مراجعة لآليات إدارة التنمية السياحية فى مصر

أ.د. محمد سامح كمال الدين سامح

م. سيد عبد الصبور الغندور

كلية الهندسة – جامعة القاهرة

الملخص

تناول البحث بالدراسة والتحليل أهمية صناعة السياحة فى مصر والعالم، كما تعرض لعائداته الإقتصادية وتأثيرها على الإقتصاد الكلى للدول صاحبة تجارب التنمية السياحية، وتناول البحث تفصيلا موقف التنمية السياحية فى مصر وعرض الخطط القومية والإستراتيجيات والسياسات التى أعدتها الدولة، وفى المقابل إستعرض آليات وإستراتيجيات وزارة الساحية وهيئة التنمية السياحية المعدة لإنجاز خطط وسياسات الدولة من خلالها. وإتضح أنه تم تحقيق الأهداف المحددة فى خطة الدولة القومية بصورة جزئية.

وتطرق البحث إلى تجارب التنمية السياحية الناجحة فى عدة دول للإستفادة من تجربتهم التنموية والوقوف على العوامل المشتركة بينهم والتى غابت عن تجربتنا التنموية، كذلك السياسات والأساليب التنموية المميزة للتجارب لإستخدمها للوصول إلى معدلات أفضل فى تحقيق النتائج.

وتبحث الدراسة كيفية تطوير منظومة التنمية السياحية فى مصر من خلال مراجعة آلياتها والأخذ فى الإعتبار توصيات الدراسات العالمية وتجارب وخبرات الدول ذات التجارب السابقة الناجحة والتى عملت جميعها على توفير عناصر البنى التحتية والخدمات لمشروعات التنمية العمرانية السياحية ، ومدى إمكانية تنفيذ ذلك دون إلقاء العبء على ميزانية الدولة من خلال الإستفادة من تجارب الدول الأجنبية ، بآليات أكثر تطورا تعمل على خلق فرص إستثمار فى البنى التحتية تطوير وهيكلة منظومة تسمح بتفعيل إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة مع كيانات مالية وإقتصادية وبإدوار محددة بمما يمكن من توفير التمويل والمقدرة على تنفيذ مشروعات البنية التحتية.

الكلمات الدالة: استراتيجيات التنمية السياحية- السياحة في مصر- الطلب السياحى- العمران والإسكان السياحى.

هدف البحث

يهدف البحث إلى الإرتقاء بمستوى العمران السياحى لينافس بقوة، من خلال مراجعة الإستراتيجيات والآليات المطبقة للتحقق من مدى قدرتها على ادارة وتوجيه الإستثمارات فى بنية تحتية قوية، وتساعد على وجود عمران سياحى جاذب للإستثمارات، ليستحوذ على نصيب أكبر من السياحة الأعلى فى المستوى، مع زيادة الإستثمارات الخاصة لزيادة الطاقة الفندقية لمضاعفة العائدات. لما فى ذلك من آثار إيجابية على الدخل القومى، وعلى خفض البطالة، من خلال بناء وتعزيز العمران السياحى بآليات وإستراتيجيات بها كفاءات تخطيطة واستشارية وإدارية قادرة على الإرتقاء والإضافة المتميزة لكافة عناصر العمران السياحى، لتواكب النمو فى الاسواق المنافسة وتتفوق عليها.

منهج البحث

يحاول البحث من خلال منهج علمى تحليلى مقارن من دراسة وتحليل الأليات الإستراتيجيات تنمية العمران السياحى، ومحاولة بناء إطار نظرى، لاسخلاص آليات مناسبة لتحقيق هدف الدراسة

مقدمة

تعد السياحة واحدة من كبرى الصناعات فى العالم، وأصبحت أحد محاور ارتكاز الإقتصاد الأساسية فى معظم الدول، وفى العديد من البلدان نمت هذه الصناعة إلى أن أصبحت هى الركيزة الأولى للإقتصاد بها، مما جعلها قاطرة تنمية لقطاعات إقتصادية أخرى، إذ تعمل السياحة على إنشاء بنية خدمية متطورة وقوية لتفى بالإحتياجات الأساسية لتلك الصناعة، كما تساعد على النهوض الإقتصادى والإجتماعى فى مختلف المجالات، وتبنى على أساس خطط التنمية السياحية متوسطة وبعيدة المدى غالبية المشروعات العصرية والمتطورة فى قطاعات النقل والمرافق والخدمات الرئيسية

وعملت الدولة وأجهزتها فى مصر على النهوض بالسياحة، وأنشأت فى سبيل ذلك هيئة للتنمية السياحية لتعمل مع باقى ادارات وهيئات وزارة السياحة وكافة أجهزة الدولة ووزارتها والقطاع الخاص، كما وضعت العديد من الآليات من خلال الهيئة وأجهزة الدولة المتعددة، ويتناول البحث بالدراسة تقييم مدى ملاءمة إستراتيجية الهيئة أساليب التنمية المتبعة فى تحقيق الأهداف المرجوة، مع الإسترشاد بالخطط والإستراتيجيات القومية والسياسات الخاصة بالسياحة، وكذلك بالخبرات الاجنبية والممارسات المتميزة فى مجال التنمية السياحية للوقوف على أوجه القصور ورصدها وتحليلها لإعداد الخطط واللآليات المناسبة.

- **مفهوم التنمية السياحية**

تعمل التنمية السياحية على تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية. وأول محور في عملية التنمية هو الإنسان الذي يعد أداتها الرئيسية (عبد القادر، ٢٠٠٣). وتتم عملية تنمية وتطوير السياحة بحصر الموارد التي تتطلبها صناعة السياحة بشكل علمي بل وإيجاد مناطق وانشطة جديدة تجذب إليها السائحين علاوة على جودة وراحة أماكن الإقامة مثل المراكز والفنادق والقرى السياحية أو الأماكن المبنية خصوصاً للسياحة من مرافق وأماكن ترفيهية وخدمات. والتقويم هنا ليس مجرد تخمين نظري، وإنما تقويم مقارن مع المنتجات السياحية للدول المنافسة واعتمادها على اتجاهات وخصائص الطلب السياحي العالمي والذي يعد الأساس في تحديد وإيجاد البنية التحتية والفوقية للسياحة (توفيق، ١٩٩٨).

وتعتبر قضية التنمية السياحية عند الكثير من دول العالم، من القضايا المعاصرة، كونها تهدف إلى الإسهام في زيادة الدخل الفردي الحقيقي، وتعد أحد الروافد الرئيسية للدخل القومي، والتنمية السياحية تعتبر أحدث ما ظهر من أنواع التنمية العديدة، وهي بدورها متغلغلة في كل عناصر التنمية المختلفة، وتكاد تكون متطابقة مع التنمية الشاملة، فكل مقومات التنمية الشاملة هي مقومات التنمية السياحية (كفافي،١٩٨٧)، بما تتضمنه من تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والإنسانية والمادية. لذا تعد التنمية السياحية وسيلة للتنمية الاقتصادية.

كما تعرف التنمية السياحية على أنها مهمة توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السياح، وتشمل كذلك بعض تأثيرات السياحة مثل: إيجاد فرص عمل جديدة ودخول جديدة، كما تشمل التنمية السياحية جميع الجوانب العمرانية المتعلقة بالأنماط المكانية وتوفير البيئة العمرانية المناسبة، التوزيع الجغرافي للمناطق السياحية، التدفق والحركة السياحية، تأثيرات السياحة المختلفة. فالتنمية السياحية هي الارتقاء والتوسع فى العمران والخدمات السياحية واحتياجاتها. ويدخل التخطيط السياحي باعتباره أسلوبا علمياً يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقرب وقت مستطاع (كفافى، ٢٠٠٦). ومن هنا فإن الخطط والإستراتيجيات والسياسات الخاصة بالتنمية السياحية تعتبر ضرورة من ضرورات التنمية السياحية الرشيدة لمواجهة المنافسة في السوق السياحية الدولية.

١/١ أهمية مراجعة آليات التنمية العمرانية السياحة

تتضح أهمية البحث فى أنه يعمل على مراجعة وتقييم سياسات وإستراتيجيات التنمية السياحية، والأخذ فى الإعتبار التوصيات والخطط والإستراتيجيات التى وضعتها الدولة بأجهزتها المختلفة، علاوة على الدراسات المتخصصة على كل المستويات سواء العالمية أو على المستوى القومى والتى تهتم بالسياحة وتنميتها، وكل الدراسات الخاصة بهذا المجال (Japan International Cooperation Agency,2000) من خلال خطط متوسطة إلى بعيدة المدى، مع مراعاة المتغيرات وآثارها إنعكاساتها وإستدامة السياحة، وجدير بالذكر أن التوصيات الواردة بشأن النهوض بقطاع السياحة على المستوى القومى يتم العمل بها فى قطاعات إقتصادية أخرى أيضا، ويظهر ذلك فى صورة دراسات وتقارير وخطط ومتطلبات وإحتياجات بالنسبة للقطاعات الإقتصادية الأخرى كقطاعات النقل والكهرباء والطيران والمياه والصرف والمتاحف والصناعات التقليدية والصناعات المغذية لأنشطة القطاع المختلفة، ونجد ذلك واضحا فى الخطط القومية لقطاعات الإقتصاد المختلفة (Japan International Cooperation Agency,2012).

٢/١ نطاق البحث

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل التنمية السياحية فى مصر والتي يتم تنميتها وفقا لخطة وزارة السياحة، ويمس نطاق الدراسة الوزارات والهيئات المنوطة بالمرافق الخدمية والبنية الأساسية لنشاط التنمية السياحة مثل وزارة الطيران المدنى ووزارة النقل فيما يخص الطرق والنقل البحرى والنهرى والسكة الحديد، ومؤسسات مياه الشرب والصرف الصحى، ووزارة الكهرباء والطاقة.

شكل (١) نمو السياحة العالمية البينية من ١٩٩٥-٢٠١٥ (مليون سائح)

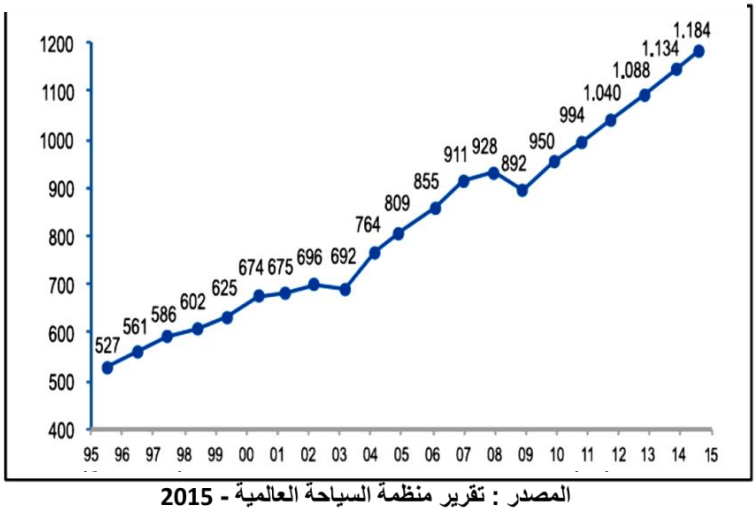

المصدر : تقرير منظمة السياحة العالمية - 2015

ويناقش البحث حجم التنسيق والتكامل بين الدراسات والمشروعات المختلفة وفقا لما هو موضح بالدراسات الإستراتيجية المعدة لذلك. كما ستتطرق الدراسة إلى بعض النماذج والممارسات العالمية المماثلة ورصد السياسات والإستراتيجيات، وكذلك الممارسات التنموية السياحية الناجحة فى هذا المجال للإستفادة منها.

٣/١ أهمية السياحة وآثارها الإقتصادية

١/٣/١ السياحة فى العالم: أوضحت منظمة السياحة العالمية أنه على مدى ستة عقود إحتفظت السياحة بمعدلات نمو مستمرة (Dwyer & Ray,2011)، وأن صناعة السياحة والسفر حافظت خلال عام ٢٠١٦ على أن تكون واحدة من كبرى الصناعات فى العالم، وأنها فى السنوات العشر المقبلة ستنمو بمعدل ٣,٥٪ سنويا حتى عام ٢٠٢٧، بحيث تمثل مساهمة تلك الصناعة ١٠,٢٪ من الناتج الاجمالى العالمى وستوفر ٣٨١ مليون فرصة عمل، وأشار رئيس منظمة السياحة العالمية أن وظيفة واحدة من بين كل عشر وظائف على وجه الأرض ستوفرها صناعة السياحة والسفر. وأضاف أنه على مدى خمس وعشرون عاما استمر المجلس العالمى للسياحة والسفر WTTO فى عملية إجراء الابحاث الاقتصادية التى تضع تقييما لإسهامات القطاع السياحى فى كل من الناتج المحلى الاجمالى وفرص العمل وهذه الأبحاث التى تتضمن توقعات ونبوءات لمدى السنوات العشر المقبلة تعتبر فريدة من نوعها من حيث المعلومات التى تقدمها، كما أنها تساعد كلا من الحكومات والشركات الخاصة فى وضع خططها الإستثمارية والتشغيلية المستقبلية.

شكل (٢) عدد السياح لكل نطاق سياحى من ١٩٥٠- وتوقعات ٢٠٢٠ (مليون سائح)

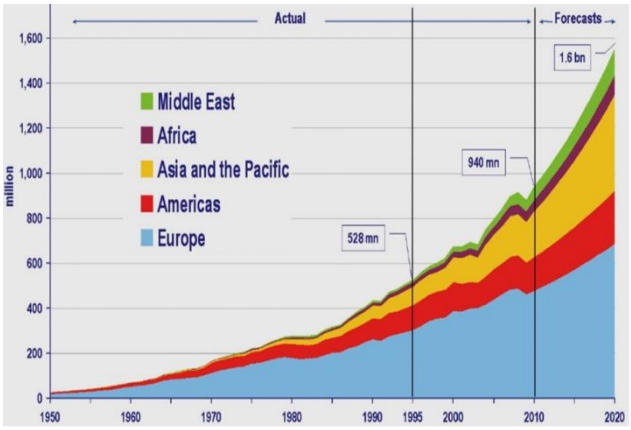

المصدر : تقرير منظمة السياحة العالمية - 2010

شكل (٣) نسبة العاملين في السياحة الى اجمالى العاملين في العالم.

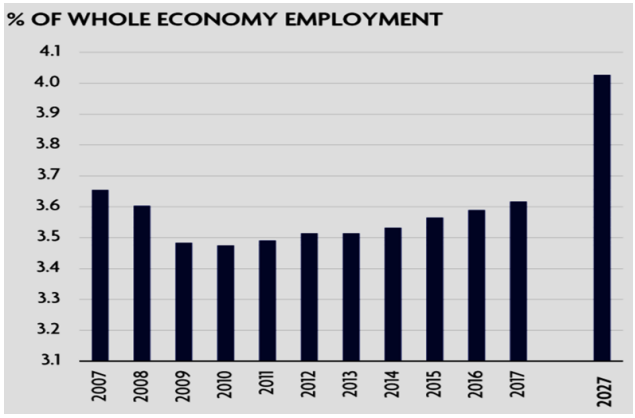

المصدر : تقرير المجلس العالمى للسفر والسياحة 2017 : التأثير الإقتصادي العالمى للسفر والسياحة

وبين المجلس فى تقاريره السنوية عن حالة صناعة السياحة والسفر إرتفاع نسبة اسهام قطاع السياحة والسفر بشكل مباشر فى الناتج المحلى الاجمالى على مستوى العالم إلى ٣,١٪ فى عام ٢٠١٦ لتصل إلى ٢,٣٠٦ نرليون دولار. وجاء فى التقارير: ان الاسهام المباشر لصناعة السياحة والسفر فى الناتج المحلى الاجمالى كان قد بلغ ١,٩ تريليون دولار أى ما يعادل ٢,٨٪ من الناتج الاجمالى العالمى فى عام ٢٠١١. وأنه من المتوقع أن يرتفع بنسبة تتراوح بين (٣,٥ % - ٤٪) سنويا فى الفترة (٢٠١٧ – ٢٠٢٧)، ليصل إلى ٣,٥٣٧ ترليون دولار فى عام ٢٠٢٧ (Wourld Travel & Tourism Council,2017).

إذ بلغت استثمارات صناعة السياحة والسفر فى عام ٢٠١٦ نحو ٨٠٦ مليار دولار أو ٤,٤٪ من الاستثمار الاجمالى وأرتفع بنسبة ٤,٥٪ فى عام ٢٠١٧، وسينمو بنسبة ٤,٣٪ سنويا على مدى السنوات العشر المقبلة ليصل إلى ما قيمته ٢,٢٢١ تريليون دولار فى عام ٢٠٢٧ أى ما نسبته ٥,٠٪ من الاجمالى. وقال التقرير إن السياحة الترفيهية هى الجزء الأكبر من اجمالى صناعة السياحة العالمية إذ شكلت فى عام ٢٠١٦ نسبة ٧٦,٨ % من قيمة الناتج المحلى الاجمالى للسياحة عالميا مقارنة بنسبة ٢٣,٢ % فقط شكلتها سياحة الأعمال

جدول (1) تأثير صناعة السياحة المباشر وغير المباشر وإنفاق العاملين فى
قطاع السياحة على إجمالى الدخل القومى وزيادة نسبة العمالة الإجمالية

world	2016 USDbn[1]	2016 % of total	2017 Growth[2]	USbn[1]	2027 % of total	Growth[3]
Direct contribution to GDP	2,306.0	3.1	3.8	3,537.1	3.5	4.0
Total contribution to GDP	7,613.0	10.2	3.6	11,512.9	11.4	3.9
Direct contribution to employment[4]	108,741	3.6	2.1	138,086	4.0	2.2
Total contribution to employment[4]	292,220	9.6	1.9	381,700	11.1	2.5
Visitor exports	1,401.0	6.6	4.5	2,221.0	7.2	4.3
Domestic spending	3,574.6	4.8	3.7	5,414.1	3.9	3.9
Leisure spending	3,822.5	2.3	3.9	5,917.7	2.7	4.1
Business spending	1,153.6	0.7	4.0	1,719.9	0.8	3.7
Capital investment	806.5	4.4	4.1	1,307.1	5.0	4.5

المصدر : تقرير المجلس العالمى للسفر والسياحة 2017 : التأثير الإقتصادي العالمى للسفر والسياحة

وأوضحت منظمة السياحة العالمية في تقريرها أن هناك فرقاً فى الإسهام المباشرة لقطاع السياحية (الفنادق والمنشآت السياحية) فى الناتج المحلى الاجمالى العالمى بين إجمالى الدخل المحلى المباشر (Direct GDP) وبين المساهمة الاجمالية (المباشرة وغير المباشرة)، أي كل العائدات التى تتولد من صناعة السياحة والصناعات المكملة لها مثل الطيران وغيرها علاوة على ماينفقه العاملون فى القطاع وهى التى تسمى إجمالى الدخل المحلى الكلى (Total GDP) وهذه هى المقصود بأنها تسهم بـ ١٠,٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى العالمى على الرغم من أن الإسهام المباشر للسياحة يبلغ فقط ٣,١ %. وأكدت نتائج الابحاث التى أجراها المجلس على أهمية السياحة والسفر باعتبارها قوة دفع واستقراراً للاقتصاديات العالمية بصفة عامة نظرا لدورها فى توفير فرص العمل (النجار، ٢٠١٢).

شكل (٤) توزيع لاسهام السياحة في الناتج المحلى والعمالة في العالم

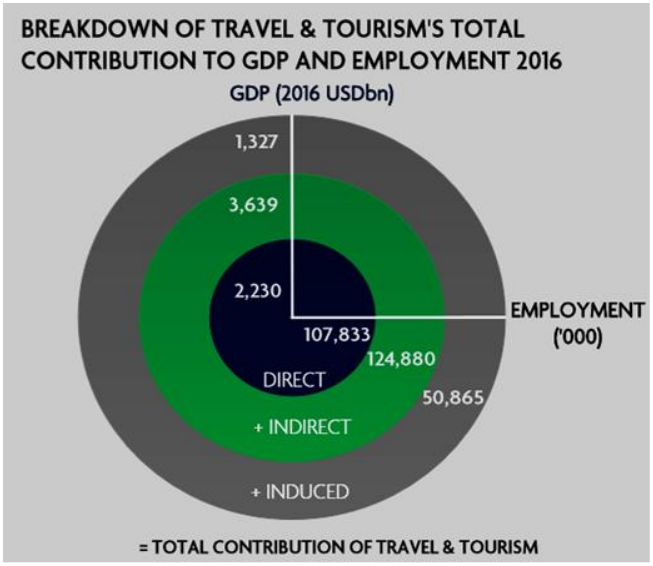

المصدر : تقرير المجلس العالمى للسفر والسياحة 2017 :
التأثير الإقتصادي العالمى للسفر والسياحة

٢/٣/١ السياحة فى مصر

تأتى أهمية السياحة فى مصر من دورها الإيجابى في الإرتقاء بالمجتمع علاوة على ما تدره من عائدات مالية وإقتصادية، ومن عملة صعبة تصل إلى ٢٥٪ من إجمالى الدخل الأجنبى للدولة فى سنوات عديدة، وأنها تزامنت مع فترة قامت فيها وزارة السياحة بنهضة ملموسة من خلال خطط مرحلية لتحقيق الخطة القومية، ومن خلال دراسة وتحليل الأهداف الأساسية للخطة التنموية يمكن قياس وتقييم السياسات والإستراتيجيات التى إتبعتها الدولة فى التنمية السياحية خلال السنوات الخمس وعشرون الماضية، نظرا لما تمثله هذه الصناعة من عامل مؤثر على العديد من الأنشطة والمجالات الإجتماعية والإقتصادية في الدولة، ولقد استهدفت خطة الدولة التى اصدرتها وزارة التخطيط خلال العشرين عاماً "١٩٩٧/١٩٩٦- ٢٠١٧/٢٠١٦" تحقيق أهدافا تنموية واضحة في هذا القطاع حيث تضمنت سياسة التنمية السياحية زيادة الطاقة الفندقية الى ٦١٨ ألف غرفة سياحية (رئاسة مجلس الوزراء، ١٩٩٧).

شـــهدت صـــناعة الســـياحة فـــى الثلاثين سنة الأخيرة كمية ونوعية غير مسبوقة من الرواج، بل ان النشاط السياحى فى مصر لم يكن يرقى لأن يوصف بأنه صناعة متكاملة حديثة سوى بدعم من الحكومة بعد تحرير كامل التراب الوطنى والتطلع الى آفاق جديدة من التنمية والبدء فى اقامة شبكة ضخمة من مرافق البنية الأساسية وبتشجيع المبادرات الاستثمارية لرواد القطاع الخاص فى المناطق النائية وهى مبادرات اثمرت مشروعات ضخمة وجهود متميزة فى المجال السياحى حيث ارتفع اعداد السائحين الوافدين فى عام ٢٠٠٨ الى مايقرب من ١٣ مليون سائح وبلغ عدد الليالى السياحية حوالى ١٣٧ مليون ليلة سياحية وبدخل سياحى مايقرب من ١٠,٩٨٠ مليار دولار وهو مايعكس نمواً قدره ١٥,٣٪ فى عدد السائحين و١٥,٩٪ فى عدد الليالى السياحية و١٥,٩٪ فى الدخل السياحى مقارنة بعام ٢٠٠٧ . ووصل عدد الغرف الفندقية فى مصر الى ٢١١ ألف غرفة بالاضافة الى ١٥٨ ألف غرفة أخرى تحت الانشاء، فضلاً عن رفع جودة المنتج السياحى المصرى وجذب فريد للاستثمارات المحلية والدولية فأصبح القطاع السياحى أحد أهم ركائز الاقتصاد المصرى حيث يساهم بـ ١١,٣٪ من الدخل القومى ويوفر١٩,٣٪ من اجمالى العملة الصعبة ويوفر فرص عمل كبيرة حيث يبلغ عدد العاملين فى قطاع السياحة ١٢,٦٪ من اجمالى قوة العمل فى مصر، وزاد عدد السياح فى ٢٠١٠ إلى ١٤,٧ مليون سائح.

شكل (٥) اسهام السياحة في الناتج المحلى الاجمالى للعالم

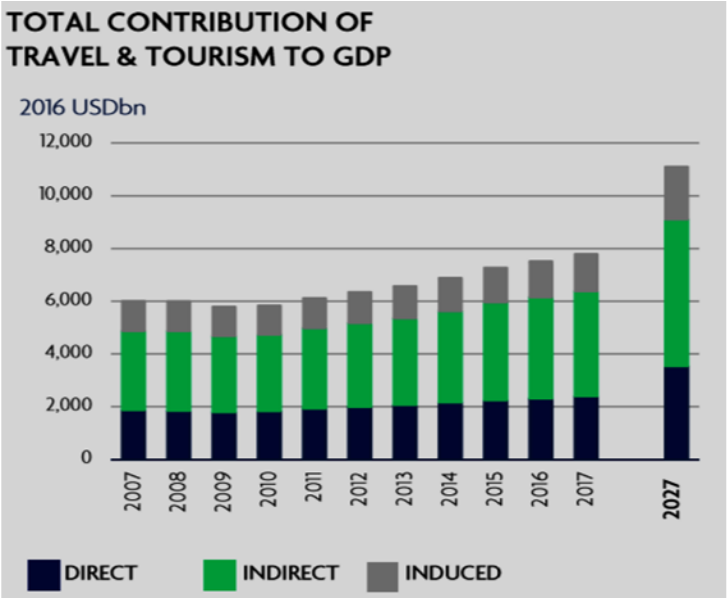

المصدر : تقرير المجلس العالمى للسفر والسياحة 2017
التأثير الإقتصادي العالمى للسفر والسياحة

ولهذا اتجهت وزارة السياحة آنذاك بدعم كامل من الحكومة المصرية الى تعظيم الاستفادة من القطاع السياحى من خلال رفع كفاءته بما يحقق له معدلات نمو مرتفعة تمكنه من تحقيق ٢٥ مليون سائح كهدف استراتيجى وبما يحقق حوالي ٢٥٠ مليون ليلة سياحية فى عام ٢٠٢٠ وبحيث يتحقق زيادة فى الانفاق السياحى بـ ٣٠٪ وذلك فى سبيل تحقيق تنمية مستدامة.

٢ التنمية العمرانية السياحية خصائصها وإرتباطها بالطلب السياحى وبالإقتصاد القومى

يرتبط العائد الإقتصادى لصناعة السياحة ، بمستوى العمران السياحة، وتزداد أهمية العمران السياحى إذا كانت عوامل الجذب السياحية دائمة ومنخفضة التكاليف كأن ترتبط بالمناخ أو بالبحار والشواطئ، وقاع البحر، أو بالآثار، أو بالمناظر الطبيعة، حينئذ تكون التكلفة الآساسية لعناصر الإقامة والمنشآت والخدمات الترفيهية ومرافق تشغيلها، ويصبح العامل الحاكم للحد الأقصى لأعداد السياح أو إجمالى إنفاقهم، وبالتالى العائد الإجمالى من السياحة مرتبطا فى المقام الأول بحجم الطاقة الإيوائية، ومستوى العمران السياحى، لذلك تصبح التنمية العمرانية السياحية مصدر دخل رئيسى للبلاد وللعملة الصعبة.

١/٢ مكونات العمران السياحى الأساسية (الطاقة الإيوائية) والخدمات والمرافق

يتمثل العمران السياحى بصفة أساسية فى الطاقة الإيوائية - وهى وفقا لوزارة السياحة (الغرف الفندقية والإسكان السياحى) - وخدماتها ومرافقها

الغرف الفندقية: الفنادق والوحدات الفندقية سواء غرف أو أجنحة أو فيلات فندقية والمخصصة للسياح والنزلاء والتى يتم تشغيلها وخدمتها فندقيا، وفقا لإشتراطات وضوابط تراخيص الفنادق، الخاصة بوزارة السياحة.

الإسكان السياحى: هى الفيلات والشقق والشاليهات التى يتم بيعها للسكن المميز وغالبا مايكون للمصريين ومطلا على البحر او فى المناطق الشاطئية، ولاتوجد به الخدمة الفندقية التى توفرها

الفنادق، ويتم إستخدامها عادة بصفة شخصية أو عائليا، وأحيانا يتم إستئجار هذه الوحدات من مشترى الوحدة.

الخدمات السياحية: تتمثل فى الأسواق والملاهى بأنواعها والمطاعم والكافيهات والديسكوهات والمرائن وملاعب ونوادى وملاعب الجولف ونوادى السفارى ومراكز المؤتمرات والنوادى الصحية والمتاحف والمشافى ومستشفيات طب الأعماق.

المرافق السياحية : الطرق ووسائل النقل والمواصلات بأنظمتها ومستوياتها المختلفة، ومماشى الكورنيش وأرصفة التمشية البحرية المماشى ومسارات الدراجات والسفارى وإسكان العاملين بالفنادق والمنشآت السياحية، والنوادى والملاعب والمنششآت الرياضية، ونوادى السيارات والفروسية والجمال ومضمارها، ومحطات توليد الكهرباء ومحطات المحولات وشبكات الكهرباء، ومحطات تنقية وتحلية المياه وشبكات التغذية بالمياه، ومحطات معالجة الصرف الصحى وشبكات الصرف وشبكات المياه المعالجة (الرى)، ونظم الإتصالات والتحكم، وكافة الخدمات والمرافق السياحية.

٢/٢ أهمية العمران السياحى والطاقة الإيوائية الفندقية وإرتباطها بأعداد السائحين وبالعائد من السياحة

تعد الطاقة الإيوائية الفندقية هى العامل المؤثر والحاكم فى العائد السياحى لأي دولة، وعلى أساسه تحتسب الطاقة الإستيعابية القصوى وأعداد السياح والليالى السياحية الممكنة، فعلى أساسه يتحدد الدخل السياحى المتاح للدولة، ويكون الدخل أيضا بالعملة الصعبة، وتأتى أهمية دور الطاقة الإيوائية الفندقية وكونها العامل الحاكم لتحديد الدخل السياحى، لسببين رئيسين نظرا لأن الطاقة الإيوائية وخدماتها ومرافقها تحدد سقف كل من:

- أعداد السياح السنوية
- عدد الليالى السياحية التى يقضيها السائح
- معدل الإنفاق السياحى وبالتبعية إجمالى إنفاق السائحين (مشتملا على تكاليف الإقامة، ومصروفات الترفيه ...إلخ)

كما تأتى أهمية العمران السياحى نظرا لحجم الإستثمارات الضخمة سواء البنية التحتية أو الفوقية ومايخصها من خدمات، إذ تنخفض بجانبه تباعا نسبة تكلفة السفر جوا والتنقلات بالسيارات والاتوبيسات السياحية علاوة على ديناميكيتها وعدم إرتباطها بمكان معين يقلل من نسبة تحميلها فى التكاليف، وتعتبر تكلفة عناصر الجذب السياحى منخفضة، وكذلك تكلفة التشغيل نظرا لما يلي:

- **المقاصد الثقافية:** مثل الأثار والمتاحف والمزارات كالقاهرة التاريخية ونهر النيل ثابتة من آلاف السنين، وهذه المزارات يتم عمل الترتيبات والترميمات والتنظيم والخدمات اللآزمة لإستدامة زيارتها دون الضرر بها، وتعتبر المشروعات المتحفية والخدمات المتعلقة بتلك المزارات تكلفتها منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بالعمران السياحى ومرافقه.
- **المنتجعات السياحية الشاطئية:** تعتمد على الشواطئ المطلة على البحر الأحمر أو الأبيض، لما يميزها من مناخ جيد طول العام يقصده السياح غالبا من أوروبا وروسيا لوجود فروق فى درجات الحرارة ونسب الرطوبة، وإستدامة هذه الشواطئ والشعب المرجانية تعتمد على بعض الممارسات البيئة والضوابط بتكلفة يسيرة.
- **تكلفة التشغيل:** فبعد انتشار صناعة السياحة فى مصر أصبحت الخدمة السياحية تتميز بجودتها ورخص سعرها مقارنة بمثيلاتها فى الدول المنافسة نظرا لتواجد الأيدى العاملة بوفرة فى مصر وفى مناطق قريبة نسبيا من الشواطئ وبأجور معتدلة.

٣/٢ عائدات السياحة

وتزدات قيمة العائدات التى تدرها السياحة وقد تتضاعف متأثرة بمستوى جودة العمران السياحى ومعدلات التنمية والزيادة فى الطاقة الإيوائية الفندقية ومرافقها وخدماتها، ويعد الإرتقاء بمستوى العمران السياحى مؤثرا بصورة مباشرة على تحديد مستوى السياحة الوافدة ونوعيتها، ويأتى فى نفس الأهمية الإرتقاء بمستوى كافة عناصر العمران من طاقة إيوائية فندقية والبنية التحتية والفوقية أيضا مشتملة على كل عناصر المرافق نظرا لعالمية المنافسة وشدتها، ورغبة فى مضاعفة العائدات جراء رفع أسعار الإقامة والعناصر والخدمات الترفيهية.

٤/٢ الطلب على العمران السياحى فى مصر

ينقسم الطلب على العمران السياحى فى مصر إلى قسمين رئيسيين:

سياحة خارجية: ويطلبها عادة السياح الأجانب والعرب وتكون بوجهة عام فى الفنادق بعناصرها الإيوائية المختلفة الغرف الفندقية (غرف – أجنحة – فيلات – شاليهات) وتكون معززة بكافة الخدمات، وهي مصدر الدخل الرئيسى للعملة الصعبة فى قطاع السياحة.

سياحة داخلية: جزء من المصريين يقضون إجازاتهم فى فنادق سياحية، لكن هناك جزء آخر يشترى الإسكان السياحى ويعد بمثابة بيت ثانى لأصحاب الدخول المرتفعة فى منطقة تطل على البحر ويشترى المصريين الإسكان السياحى بوجه عام، وتكون بالجنيه المصرى ولاتمثل مصدر للعملة الصعبة ولاتوفر عمالة حيث لاتقدم خدمات فندقية.

٣ الخبرات الأجنبية وبدائل السياسات التنموية وتجارب الدول فى التنمية السياحية

كان لابد من التعرف على الخبرات التنموية فى إقتصاديات العمران والتنمية لدراسة توفير وإختيار ماهو ملاءم، مع دراسة العديد من تجارب الدول والخبرات الأجنبية فى مجال التنمية السياحية، والوقوف على خلاصة ممارساتهم والإستفادة من نتائج تجاربهم عند تحليل ومراجعة إستراتيجية التنمية السياحية فى مصر، ووضع الآليات الملاءمة لتحقيق الأهداف المرجوة بدرجة عالية.

١/٣ بدائل السياسات التنموية بهدف إستخدام سياسات أكثر ملاءمة لتوفير التمويل دون تحميل أعباء على الدولة:

تتناول الدراسة بدائل عديدة لمفاهيم الحلول (والسياسات) للمشكلات التخطيطية العامة باختلاف مجالاتها إلى جانب عرض بعض التطبيقات الناجحة لمفاهيم هذه السياسات في مناطق ودول متعددة في العالم النامي والمتقدم. وتعرف السياسات التنموية بأنها أفكار ومفاهيم حلول المشكلات العامة، والمشكلات العامة قد تخص أي جانب من جوانب التنمية المتواصلة (الاجتماعي – العربي – الاقتصادي – الاداري -البيئي) وقد تعني قصور أو ضعف في أي مقوم من مقومات التنمية (الموارد البشرية – الاسكان والخدمات والمرافق البيئية والعمرانية – هيكل النظام الاداري)

ومن ثم فإن مفاهيم حلول تلك المشكلات لا يقتصر فقط على المفاهيم الفنية أو الفلسفية. ولكنه من الممكن أن يكون مفهوم إداري أو سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو قانوني. ومن الممكن التفكير في هذه السياسات على أنها وسائل لتحقيق غايات وأهداف تنموية. وذلك في صورة أما أدوات أو أليات او ترتيبات أو تشريعات أو علاقات وغيرها.

وعلى مستوى العالم يوجد العديد من السياسات التي تم تطبيقها بالفعل سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية. وتهدف هذه السياسات إلى تحقيق مختلف مفاهيم التنمية العمرانية والبيئية (مثل تدعيم المرافق والبنية التحتية والصيانة والمحافظة والتجديد العمراني والارتقاء والتأهيل وغيرها) إلى جانب تحقيق مفاهيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية (مثل التعزيزات والترابط الاجتماعي والنمو الاقتصادي وغيرها).

فيما يلي يتم مناقشة أهم هذه السياسات والآليات ومعظمها من كتابات أسبرون Osboren جبلر Gebler في شأن السياسات التنموية (في مجال توفير الخدمات والمرافق) السائدة في الإقتصاديات الأمريكية (أبو الفتوح، ٢٠٠١)، التى تتميز بأنها الأكثر تنوعا ومرونة وعادة ما يطبيق مجموعة من عدة سياسات جزئيا أو كليا، بما يتلائم مع الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للتجارب التنموية والإصلاحية المستهدفة، خاصة فى الدول النامية:

السياسات القانونية - سياسات دعم التمويل- السياسات التنفيذية- السياسات الاستثمارية- السياسات الفنية- السياسات البيئية- سياسات الحفز والتشجيع وخلق الرأي العام - سياسات السوق - سياسات الاراضي - السياسات الادارية والتنظيمية - السياسات الاقتصادية والاجتماعية

وتلجأ دول العالم الثالث إلى إستخدام أجزاء من مجموعة محدودة من هذه السياسات بما يتفق مع ظروف كل تجربة، يمكن أن تشتمل الآليات التى تطبق على عدة بدائل لسياسات مختلفة، بما يتسق مع ظروف كل منطقة أو مركز طبقا لما تمليه محددات ومقومات التنمية العمرانية اللازمة، وبتطبيق سياسات كهذه يمكن التوسع فى أنشطة التنمية وجذب شركات عالمية للمساهمة فى إنشاء مشروعات خدمية أو سياحية عملاقة.

٢/٣ الخبرات الأجنبية وتجارب الدول فى التنمية السياحية

تناول البحث تجربة التنمية السياحية فى عدة دول وهي: فرنسا – أسبانيا رومانيا – بلغاريا – تركيا – تونس. والدور الذي قامت به الدولة للتغلب على مشكلة التمويل او توفير الإعتمادات، مع إلقاء الضوء على الدور الذي قامت به الدولة فى إدارة التنمية السياحية وأثره على معدلات التنمية (البسطويسي، ٢٠٠١).

١/٢/٣ بالنسبة للتمويل

إن لعنصر التمويل دور كبير في أي تجربة لإدارة التنمية السياحية حيث ان معظم مناطق التنمية السياحية هي مناطق بكر بعيده عن العمران، مما يتطلب لتنمية توفير تمويل باهظ لمد الخدمات والمرافق لها من شبكات طرق لربطها بالعمران القائم وسهولة الوصول لها وشبكات البنية الاساسية من مياه وكهرباء وصرف صحي حتى تكون هذه المناطق معده لتنميتها والبدء في انشاء البنية الفوقية من فنادق وقرى سياحية ومناطق خدمات وترفيه.

٢/٢/٣ بالنسبة لدور الدولة في إدارة التنمية السياحية وأثره على معدلات التعمير

اختلف دور الدولة في تجربة من التجارب لإدارة التنمية السياحية حسب إمكانياتها وامكانيات المناطق المطلوب تنميتها، وبحسب الظروف السائدة في الدولة في ذلك الوقت ولكن التجارب اجتمعت على انه يجب ان تقوم الدولة بأقصى دعم ممكن تقدمه لحركة التنمية وتشجيع الاستثمار وجذب رؤوس الاموال سواء المحلية او الا جنبية لتعمير المناطق السياحية الجديدة،

وتباينت تجارب الدول كمايلى:

٣/٢/٣ التنمية فى جنوب أوروبا والبلقان لأن تجربتها تسبق مصر نسبيا ويسترشد بها كهدف متوسط/ بعيد المدى

- **فرنسا:**

بالنسبة للتمويل نجد أنه فى التجربة الفرنسية لتنمية اقليم لانجدوك روسيليون قامت الدولة بالدور الاكبر في عمليات التمويل حيث قامت الدولة ببيع الارض سواء مملوكة لها او للقطاع الخاص عن طريق الشراء وقامت ببناء الطرق الرئيسية والمتفرعة داخل الارض المخصصة للمشروع وامداد المشروع بالمياه واعادة تشجير وردم المستنقعات والقضاء على الباعوض.

وليس هذا فقط بل قدمت قروض ميسره بسعر فائدة ٣٪ سنوياً لشركات اقتصادية مختلفة أنشأت خصيصا بهدف تنمية وتحسين المواقع ثم بيعت هذه المواقع للقطاع الخاص. مما رفع معدلات التعمير حيث كان مخطط لتنفيذ مخططات التنمية السياحية في فرنسا خلال عشرون عاماً ولكن تم تنفيذ هذه المخططات قبل الموعد المحدد لها بخمس سنوات.

- **اسبانيا:**

بدأت تجربة التنمية السياحية فى أسبانيا عام ١٩٦٥ وكان الوضع الاقتصادي للدولة في ذلك الوقت متدني بسبب الحرب الاهلية مما يصعب على الدولة معه القيام بتمويل تنفيذ اعمال البنية التحتية فتحت الباب على مصراعيه لمنح امتيازات للشركات الاجنبية في مجال مد خطوط التليفونات والسكك الحديدة وإقامة محطات الكهرباء والوحدات السكنية ولكن بشروط تحمي سيادة الدولة ، منها أن الدولة تمتلك ٥١٪ من ملكية هذه المشروعات ، وقد قامت الدولة بجذب رؤوس الاموال المحلية والاجنبية لإقامة المشروعات الفندقية عن طريق الاعفاء من الضرائب ومنح قروض ميسرة طويلة بفائدة ٧٪ فقط.

بالنسبة لدور الدولة، كانت أثار الحرب الأهلية بها مؤثرة على الاقتصاد، إذ لم يسمح بتنفيذ أعمال البنية التحتية اعتمادا على مواردها ففتحت الباب على مصراعيه لمنح امتيازات للشركة الأجنبية في مجال خطوط التليفونات وخط المترو وخطوط السكك الحديدية وإقامة محطات وتوصيلات الكهرباء والوحدات السكنية العملاقة وبعض خطوط الاتوبيسات وذلك في ظل شروط تحمي سيادة الدولة وتحفظ حقوقها.

- **رومانيا وبلغاريا:**

تشابهت تجربة التنمية السياحية فى رومانيا وبلغاريا، فكانت الحكومتان هما الممول الأوحد في تجربتها للتنمية شواطئ البحر الاسود سواء إمداد المنطقة بالمرافق والبنية التحتية او إنشاء كالفنادق والقرى السياحية.

٤/٢/٣ دول العالم الثالث والتي يمكن ان تتشابه كثيراً مصر إقتصاديا تعرضت الدراسة لتجربة كل من تركيا وتونس.

- **تركيا:**

بالنسبة لتركيا في تجربتها قامت الدولة بتمويل إنشاء البنية التحتية الاساسية اللازمة للمشروعات، ثم تسهيل مهمة المستثمرين في قروض أو المشاركة والاشراف على سير العمل بمراحله حتى التشغيل بينما يقوم القطاع الخاص بتنفيذ المنشأت السياحية العديدة وتشغيلها.

قامت الدولة بدور رائد وكبير في تجربتها في التخطيط لتنمية المناطق السياحية حيث قامت الدولة بتسهيل مهمة المستثمرين من قروض او مشاركة وكذلك وضع قانون لحيازة الاراضي اللازمة للمشروعات سواء بالبيع او الإيجار او الاستغلال لمدة سنوات كما قامت بإنشاء البنية الاساسية اللازمة للمشروعات والاشراف على سير العمل بمراحله العديدة حتى تشغيل المشروع السياحي.

يوضح المخطط القومى للتنمية السياحية فى تركيا المراكز السياحية الأساسية والمحاور الرئيسة والفرعية، وترابط السياحة الشاطئية على البحر الأسود أو بحر مرمرة بهضبة الأناضول فى المنتصف. مع إنتشار شبكة من المطارات والطرق المغذية لمحاور السياحة. وهذا ماتستهدف التجربة المصرية انجازه كما ستظهره الدراسة

شكل (٦) المخطط العام للتنمية السياحية في تركيا موضحا علاقة المحاور السياحية الرئيسية والفرعية والمراكز السياحية والمطارات والمناطق الشاطئية.

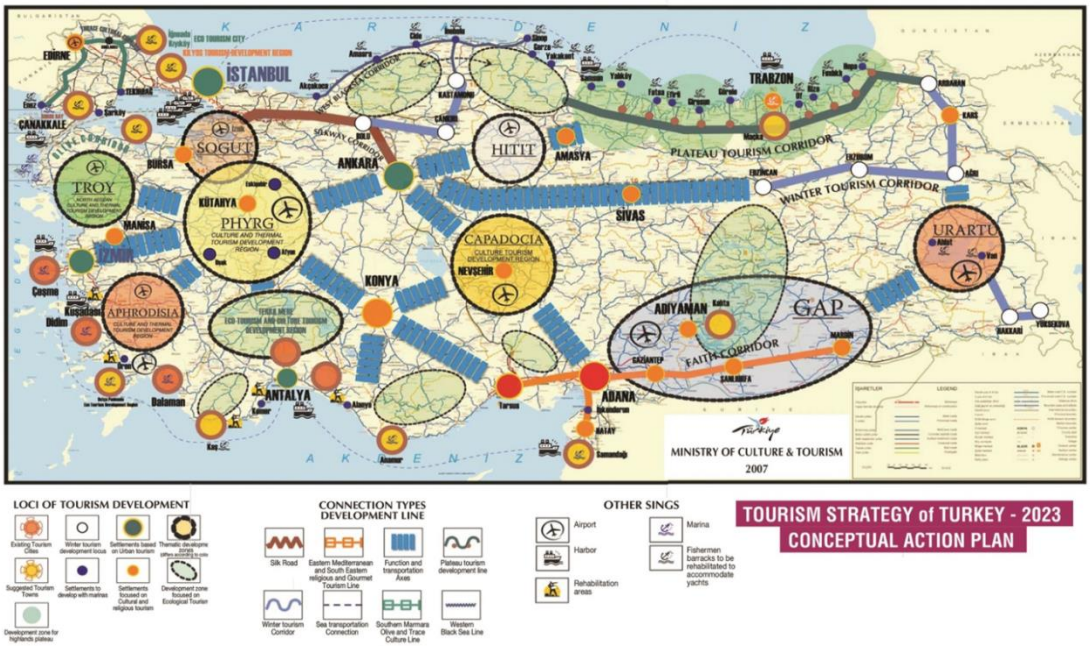

المصدر : استراتيجية التنمية السياحية فى تركيا حتى عام 2023

- **تونس:**

التجربة التونسية فكان الوضع مختلف حيث أن مناطق التنمية الجديدة كانت غنية بالمياه الجوفية وكثرة تقارب التجمعات العمرانية القائمة بالمنطقة مثل قرى الصيادين مما سهل كثيراً في عملية تنمية تلك المناطق ومن ثم تفرغت الدولة لإنشاء شركة التنمية لمنطقة شمال سوسه، وكانت للحكومة التونسية وبنوكها النصيب الاكبر من عملية تمويل هذه التنمية وساهمت حكومة أبو ظبي بثلث التمويل تقريباً وكان للبنوك الصغيرة والاسهم المحلية حوالي ربع التمويل.

٥/٢/٣ يمكن تلخيص الدروس المستفادة من تجارب الدول فى التنمية السياحية كالتالى:

- قامت كل التجارب على أساس تولى الدول مسئولية توفير البنية التحتية للفندق أو المشروع السياحى، وذلك إما بقيامها بنفسها بإنشاء شبكات ومصادر للمرافق لخدمة التنمية السياحية أو بإسناد المهام لعدة متعهدين، محليين أو دوليين.
- إختلف أسلوب التمويل أو دعم التمويل او توفير الإعتمادات المالية من دولة إلى أخرى.

- ضرورة تحديد المحاور السياحية وربطها بمنظومة السياحة فى المقصد السياحى، وربط المقاصد السياحية على مستوى القطر كله، من خلال شبكات طرق ونقل برى وبحرى وجوى، وبالمستوى الملاءم.
- أظهرت بعض التجارب منح الدولة حقوق التنمية والإستثمار لجهات أجنبية، مع قيام الدولة بالإدارة والسيطرة لضمان سيادة الدولة.
- إمتد منح الامتيازات للشركات الأجنبية ليصل إلى مجال خطوط التليفونات وخط المترو وخطوط السكك الحديدية وإقامة محطات وتوصيلات الكهرباء والوحدات السكنية العملاقة وبعض خطوط الاتوبيسات.

٤ الإشكاليات والتحديات التى تواجه تنمية العمران السياحى فى مصر

١/٤ موقف تخصيص أراضى التنمية السياحية لإقامة مشروعات العمران السياحى

لتحقيق خطط تتنمية العمران السياحى، كان من المناسب تخصيص أراضى التنمية السياحية باختيار الأسلوب الأمثل الذي يناسب كل حالة على حدة (المغربى، ٢٠١٢)، وبأسعار تحفيزية لما هناك من إلتزامات مالية كبيرة من جراء إنشاء الفنادق أو مشروعات العمران السياحي والتى تتراوح تكلفتها بين عشرات الملايين، وتصل إلى مئات الملايين من الجنيهات، مما يقلل من جاذبيتها رغم سعر الأرض المشجع.

ونتيجة للنمو المضطرد فى أعداد السياح من ٢٠٠٤ حتى طفرة ٢٠٠٨، وماصاحبه من عائدات مرتفعة وزيادة فى معدلات النمو عن باقى القطاعات الإستثمارية الأخرى فى مصر. الأمر الذي نتج عنه طلب كبير من المستثمرين لتخصيص مساحات واسعة من الأراضى وبطريقة متزامنة، تجاوزت عشرات الملايين من الأمتار لكل مشروع واحد، وذلك لإقامة مراكز ومقاصد جديدة على غرار المراكز الحالية (الجونة– سهل حشيش – سومة باى – مرسى غالب – مراسى ... إلخ).

إنخفضت أعداد السياح فى ٢٠٠٩ بعد إنهيار البورصة والإقتصاد فى أمريكا، وظهور إنفلوانزا الخنازير، ثم إستتبعه فى ٢٠١٠ طفرة فى أعداد السياح وصلت إلى ١٤,٧ مليون سائح، تلاه ثورات الربيع العربى فى أول ٢٠١١، مما أبطأ إستكمال تخصيص الأراضى، خاصة أن الدولة ممثلة فى وزارة البيئة أعلنت المناطق جنوب البحر الأحمر محمية طبيعية (محمية جبل علبة) والممتدة من رأس بناس إلى داخل المياه والاراضى السودانية، كما لم تصدر موافقات أمنية للتخصيصات الجديدة مما حال دون إتمام التخصيص لهذه الأراضى.

وبخصوص تخصيصات الأراضى، تدخلت أجهزة أخرى فى الدولة مثل المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضى الدولة، الذي بدأ بدوره فى العمل على تفعيل دوره بدرجة أكبر مع المطالبة بالبيع بالمزاد، كما برز دور هيئة التخطيط العمرانى التى أصدرت بدورها خريطة الإستثمارات الخاصة بالدولة (الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، ٢٠١٦)، وويتم إحالة التخصيصات الجديدة إليها كجهة عليا لإعتماد التصرف فى الأراضى. بإعتبارها الجهة المهيمنة على التخطيط العمرانى فى مصر.

٢/٤ الإسكان السياحى لايعد طاقة فندقية ومصدر للعائدات والمنافع كالسياحة الفندقية

الإسكان السياحى لا يعد طاقة فندقية وخارج معادلة العائدات السياحية ذات الأثر الإقتصادى المرتفع والمتسلسل على الإقتصاد القومى. وننحصر عائدات الإسكان السياحى فيما يلي:

- يعد بالنسبة للدولة مبيعات أراضى.
- توافق الدولة على الإسكان السياحى لأنه يعزز الموقف المالى للشركة التى تنشئ فندق أو قرية سياحية، لأن الإسكان السياحى إستثمار قصير الأجل، ويدر عائد بأرباح جيدة، لذا سمحت الدولة بأن يتم تخصيص نسبة من عدد الغرف / الوحدات المرخص بها تتراوح من ٢٥٪ إلى ٧٥ % بحسب المنطقة التى يقع بها المشروع.
- تأثيره الإيجابى الوحيد على الطاقة الإيوائية الفندقية أنه يعجل من توفير الطاقة الإيوائية – بشرط وجود طاقة إيوائية فندقية فى المشروع – تذهب إليها عائدات وفوائض وفى غالب الأحوال لايتوفر فندق مع الإسكان السياحى إلا فيما ندر.

- يوفر الإسكان السياحى سكن إضافى (بيت ثان أو ثالث) لقطاعات وشرائح عالية الدخل، تسعى إلى مسكن فى منطقة لها إطلالة على البحر والإستمتاع بشاطئ البحر.

٣/٤ التطور الإيجابى فى نوعية ونمط السياح مما إستوجب ضرورة التطوير والإرتقاء بالمنتج العمرانى السياحى:

فى السنوات الأخيرة تغير نمط السياح وشرائحهم، نتيجة إنخفاض الدخول فى الدول المصدرة للسياحة، مما أدى إلى تراجع فئة صغار الموظفين، وعزفوا عن السياحة خارج بلادهم، أو البلد المجاورة، وحل محلهم سائحين من شريحة موظفين متوسطى الدخل من الرتبة الأعلى أو أرباب أعمال، وهذه الفئة لها متطلبات ومواصفات أعلى فى الفنادق، الأمر الذى تداركه عدد من المستثمرين من أصحاب الفنادق الماهرين وذوى الصلة القوية بالأسواق العالمية وتغيراتها فى الصناعة. وعملوا بدورهم على إنشاء نوعية أرقى وأفخم من المنشآت السياحية والفندقية، لذلك فإن العمران السياحى (الجديد والقائم بالفعل) بوجه عام فى مصر يحتاج إلى تطوير كبير فى الفنادق والقرى وفى مبانى الخدمات الترفيهية والطرق والأماكن العامة، وكذلك إستكمال وتطوير وتحديث المرافق لتواكب التطور العام المطلوب فى العمران السياحى.

٤/٤ البنية التحتية فى العمران السياحى

تعد الخدمات السياحية والمرافق الداعمة من المكونات الأساسية للعمران السياحى، ولما كانت محافظة البحر الأحمر تحتوي عى أكثر من ٦٠٪ من الطاقة الفندقية التابعة لهيئة التنمية السياحية طبقا لما هو موضح بالجدول رقم (٤)، ووفقا للدراسة المعدة بمعرفة هيئة التخطيط العمرانى للبحر الأحمر، تختص بالرؤية المستقبلية والمشروعات الداعمة لتنمية محافظة البحر الأحمر، وبالنسبة لقطاع السياحة فى نطاق المحافظة ككل، فلقد أشارت الدراسة تحت عنوان القضايا التنموية والتحديات (الهيئة العامة للتخطيط العمرانى،٢٠١٧) إلى مايلى:

- ضعف إستغلال الموارد السياحية
- ضعف الخدمات السياحية
- ضعف البنية التحتية: السكة الحديد - النقل الجماعى - الطرق حارتين – تأثير السيول على حالة الطرق وسلامتها

٥ آليات إدارة وتنمية العمران السياحى فى مصر

بدأت مسيرة التنمية السياحية فى مسيرتها منذ تسعينيات القرن الماضى أى منذ حوالي ٣٠ سنة، وصدرت التشريعات والقوانين والخطط والإستراتيجيات القومية لدمج هذه الصناعة فى الإقتصاد القومى، كأحد المولدات الإقتصادية الجديدة، وأنشأت هيئة التنمية السياحية للعمل على التوسع فى العمران السياحى لما له من طبيعة خاصة، بالتنسيق مع العديد من أجهزة الدولة.

وستتعرض الدراسة إلى كل من الخطة القومية طويلة المدى والتى بدأت فى ١٩٩٦ وإنتهت فى ٢٠١٧، والتى إشتملت على أهداف وأسس الخطة القومية للتنمية السياحية فى تلك الفترة، وثم تشكيل المجلس الأعلى للسياحة فى ٢٠٠٠، وتبعه صدور إستراتيجية قومية للتنمية السياحية من رئاسة مجلس الوزراء ٢٠٠٩، وإستراتيجية لهيئة التنمية السياحية فى نفس العام، وصدرت فى ٢٠١٤ خطة الدولة رؤية مصر ٢٠٣٠ إستراتيجية التنمية المستدامة، والتى صوبت وأوضحت سلبيات عديدة فى ممارسة العملية التنموية فى ال ٢٠ سنة الماضية.

١/٥ خطة الدولة طويلة المدى للتنمية السياحية (٢٠ سنة) ١٩٩٦ – ٢٠١٧:

اشتملت خطة الدولة والممتدة لمدة عشرون سنة، على الاستراتيجية القومية للتنمية السياحية ١٩٩٦/١٩٩٧ – ٢٠١٦/٢٠١٧. مستهدفة تحقيق زيادة في عدد السائحين من ٣,٨ مليون سائح عام ١٩٩٦/١٩٩٧ الي نحو ٢٧,٢ مليون سائح عام ٢٠١٦/٢٠١٧ بالإضافة الى الوصول بعدد الليالي السياحية الى نحو ٢٣٧ مليون ليلة بنهاية عام ٢٠١٦/٢٠١٧ بزيادة قدرها ٢١٣,٣ مليون ليلة عن الليالي السياحية المتوقعة لعام ١٩٩٦/٩٧ ومما ينتج عنه زيادة معدل بقاء السائح من ٦,٥ ليلة متوقعه في عام ١٩٩٦/٩٧ الى نحو ٨,٧ ليله بنهاية

عام٢٠١٧/١٦ وزيادة الدخل السياحي الي نحو ١١٠ مليار جنية (ما يعادل ٣٢,٤ مليار دولار) مقابل نحو ١١,٥ مليار جنية عام ١٩٩٧/٩٦ وبمعدل نمو متوسط يقدر بنحو ٩٪ سنويا مع الوصول بحجم الطاقة الايوائية الى ٦١٨,٤ الف غرفة في عام ٢٠١٧/١٦ بالمقارنة بنحو ٦٨ الف غرفة في عام ١٩٩٧/٩٦ اي بزيارة قدرها ٥٥٠,٤ الف عرفة هذا ويقدر ان ينمو الناتج المحلي الاجمالي للقطاع بمعدل سنوي متوسط يبلغ نحو١٢٪ خلال السنوات العشرين ويتطلب تحقيق هذا استثمارات خلال الفترة تتراوح بين ١٢٠-١٦٠ مليار جنية .

وتركز الخطة القومية لتنمية القطاع السياحى، على قيام وزارة السياحة بإنجاز العديد من المهام الآزمة لتحقيق خطة النهوض بقطاع التنمية السياحية، وأوضحت الخطة القومية مجموعة من المحاور الرئيسية (منها) (العقيلي، ١٩٩٨) تحسين البنية الأساسية لهذا القطاع من شبكات طرق ووسائل مواصلات وشبكات اتصالات ومرافق رئيسية من مياه وطاقة وصرف صحى، وتوفير البيئة المشجعة للإستثمار فى مجالات السياحة وتقديم التسهيلات للمستثمرين لتشجيع القطاع الخاص على الإستثمار السياحى، والإهتمام بصيانة وترميم الآثار والأماكن الأثرية والمزارات السياحية لتحسين أوضاعها وتطوير المناطق المحيطة بها، والإهتمام بإمداد مناطق التنمية بالبنية الأساسية اللازمة.

٢/٥ الإستراتيجية القومية للتنمية السياحية المستدامة ٢٠٠٩:

وضعت الدولة فى فترة إستقرار سياسى وإقتصادى سنة ٢٠٠٩ استراتيجية متكاملة للتنمية السياحية (مجلس الوزراء ٢٠٠٩) لتنمية قطاع السياحة على المدى المتوسط خلال عشر سنوات، وكانت التنمية السياحية فى مصر فى أفضل أحوالها، تناولت الإستراتيجية هذا القطاع الحيوى الهام بمنظور متكامل، وبما يضمن تحقيق أهداف الدولة من هذا القطاع من خلال برامج ومشروعات محددة، إنطلاقا من الإمكانيات المتعددة والمقومات الهائلة التى تتمتع بها مصر فى مجال الجذب السياحى وبما يحقق زيادة مشاركة قطاع السياحة فى تنمية الناتج المحلى الإجمالى وزيادة قدرات الحكومة فى مواجهة مشكلة البطالة نظرا لزيادة فرص العمل المتاحة سواء المباشرة أو غير المباشرة فى مجال السياحة.

ارتبطت إستراتيجية التنمية السياحية فى مصر بشكل وثيق بكافة القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الثقافة والنقل والطيران والطرق والبيئة والاتصالات مما إستلزم تحقيق الترابط والتنسيق بين الجهات المختلفة فى تنفيذ هذه الإستراتيجية والتى تتضمن ستة أهداف ومحاور هى :

- أهمية وضع إطار مدروس وفعال لإدارة تنفيذ الإستراتيجية من خلال مزيد من العمل والتنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص الذي يستأثر بالنصيب الأكبر فى الإستثمار السياحى .
- زيادة الإهتمام بتعاملات الإنسان وسهولة الإنتقال وسهولة الإتصال للسائحين فى مصر نظرا لارتباط هذه العوامل بزيادة أعداد السياح وتأثيرها على اختيار السائحين على مستوى العالم للمقاصد التى يتجهون إليها. وهذا المحور يشهد تطورا كبيرا خلال الفترة الحالية لإرتباطه بوزارات تقوم بخطط شاملة منها الإتصالات والنقل والداخلية والطيران.
- تطوير وتنويع المنتج السياحى إنطلاقا من أن مصر تعتبر غنية ومتنوعة بما تقدم من منتج سياحى يضم العديد من السياحة مثل السياحة العلاجية والأثرية والثقافية والتاريخية والبيئية والرياضية والترفيهية وسياحة المؤتمرات. وفى هذا الصدد أكد رئيس الوزراء على أهمية هذا المحور فى إطار وضع برامج محددة لتطوير مناطق محددة تزيد من عائدها السياحى مثل ما تقوم به وزارة الثقافة من تطوير مناطق أثرية محددة، وما حدث فى الأقصر خلال السنوات الثلاثة الماضية والتى شهدت تطويرا إنعكس بشكل سريع على عدد السائحين.
- توفير ورفع كفاءة البنية الأساسية سواء المتعلقة بالسياحة أو تحفيز الاستثمار على مستوى الدولة.
- العناية بالجودة وأساسها هو العنصر البشرى والخدمات.

- إنتهاج سياسات تسويقية تستهدف مزيد من التعريف بالمنتجات الحالية والجديدة وإستهداف نوعيات ومستويات مختلفة من السائحين آخذا فى الإعتبار الوضع التنافسى المتميز لمصر بين دول العالم من حيث تنوع المنتج السياحى.

وأكدت الإستراتيجية على الإهتمام بالتنمية البشرية باعتبارها العمود الفقرى للنشاط السياحى بشكل خاص، وترجمة المنتجات السياحية المطلوبة إلى مشروعات محددة يتم طرحها، وأهمية وضع خطة موازية للسياحة الداخلية للترويج لمزيد من التحرك للمواطنين وجذبهم وزيادة الوعي السياحى لديهم.

٣/٥ المجلس الأعلى للسياحة

عملت الدولة على تشكيل المجلس الأعلى للسياحة برئاسة وزير السياحة سنة ٢٠٠٠، ثم برئاسة رئيس الوزراء سنة ٢٠٠٥، ثم برئاسة رئيس الجمهورية سنة ٢٠١٧، ويأتى هذا التصعيد نظرا للوثبات المتتالية للدور التنموى والإقتصادى لقطاع السياحة فى مصر فى الثلاثين سنة الأخيرة بصفة خاصة. وأكد المجلس الأعلي للسياحة أن صناعة السياحة هي المستقبل حيث تمثل أهم صادراتنا الخدمية وترتبط ارتباطا وثيقا بقضية التصدير التي يتعين أن تكون توجها استراتيجيا للمجتمع بأسره. ويفترض ان ينعقد المجلس بشكل دوري وعلى فترات متقاربة (إلا أن المجلس لم ينعقد إلا مرات محدودة جدا)، ويشارك الوزراء بأنفسهم في المجلس وليس من خلال ممثلي وزاراتهم (صحيفة الأهرام، ٢٠٠٥).

٤/٥ خطة الدولة - رؤية مصر - ٢٠٣٠ إستراتيجية التنمية المستدامة

وفقا لاستراتيجية التنمية المستدامة تلتزم الحكومة باستمرار دعم اقتصاد سوق منضبط يتميز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وقادر على تحقيق نمو شامل ومستدام، ويتميز بالتنافسية والتنوع والاعتماد على المعرفة ويدعم ريادة القطاع الخاص، وقادر على تعظيم القيمة المضافة وتوليد فرص عمل لائق ومنتج، فبحلول عام ٢٠٣٠ سوف يصبح الاقتصاد المصري على لاعبا رئيسياً ونشطاً في الاقتصاد العالمي، وقادر التكيف مع التطورات العالمية، ويحتل مكانة أفضل ليصل إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع. وفيما يختص بسياسات التنمية السياحية حتى عام ٢٠٣٠ فقد إشتملت على (رؤية مصر ٢٠٣٠):

- تطوير المقاصد السياحية القائمة، واستهداف مقاصد جديدة بالساحل الشمالي الغربي والواحات وجنوب البحر الأحمر .
- العمل على جذب شرائح السائحين ذوي الإنفاق العالي· .
- العمل عى تضييق الفجوة الكبرة بين السياحة الداخلية والسياحة الدولية. .
- تضافر جهود وزارة السياحة مع كافة الجهات المعنية بصناعة السياحة لضمان عدم إتخاذ قرارات تتضارب مع أهداف السياحة في تحقيق النمو السياحي.
- التوسع في مشروعات البنية الأساسية الخادمة لقطاع السياحة.
- تشجيع القطاع الخاص عى تعبئة مزيد من الإستثمارات لهذا القطاع.

٦ دراسة الوضع الراهن والآليات المطبقة

١/٦ إستراتيجية هيئة التنمية السياحية

تعمل هيئة التنمية السياحية على تنفيذ الخطط والسياسات والإستراتيجيات القومية للدولة فيما يختص بالتنمية والعمران السياحى، من خلال رؤيتها واستراتيجيتها الخاصة، والتى قامت بصياغتها وتعديلها، وذلك من واقع خبراتها وتجربتها التنموية وعلاقتها مع كافة أجهزة الدولة المسئولة عن تنفيذ التنمية، ومن ناحية أخرى علاقتها المباشرة مع المستثمرين، وتعمل استراتيجية الهيئة بمرتكزات ومحاور واضحة وموجهة إلى أهداف محددة:

أولا: إعتماد المركز السياحى كوحدة تخطيطية

ثانيا: تطوير دور الوزارة وتطبيق سياسة المخطط/ المشجع/ الميسر

ثالثا: أساليب التنمية المتبعة داخل مناطق التنمية السياحية

تتولى الهيئة العامة للتنمية السياحية الإشراف على تزويد المناطق السياحية التابعة لها بالمرافق العامة وتقع معظم هذة المناطق بالأراضى الصحراوية خارج كردونات المدن وغالبا ما تبعد هذه المناطق عن المرافق العامة، هذا ولقد انتهجت هيئة التنمية السياحية سياسة عدم تحميل الموازنة العامة للدولة بأى أعباء مالية لتزويد هذه المناطق بالمرافق العامة، وفى سبيل تحقيق ذلك لجأت الهيئة إلى الأساليب الآتية:

- التنمية السياحية المحدودة
- التنمية السياحية المتكاملة
- التنمية السياحية بواسطة الكيانات الاقتصادية المجمعة (الشركات الأم)

شكل (٧) الهيكل التنظيمى لوزارة السياحة وعلاقته بالمجلس الأعلى للسياحة.

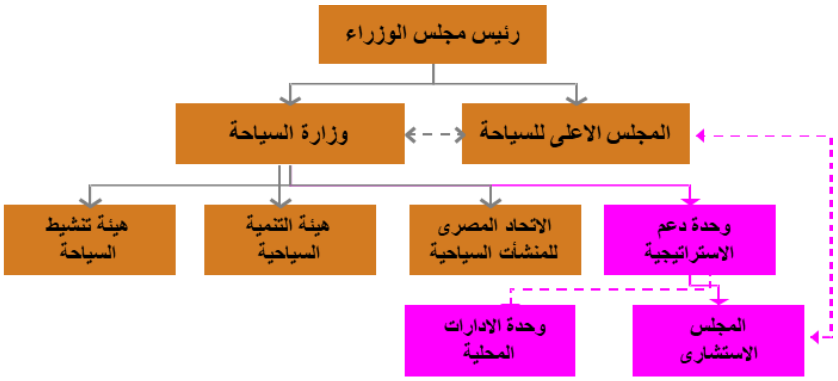

المصدر : استراتيجية الهيئة العامة للتنمية السياحية 2009 - 2020

٢/٦ مشروعات قامت بها وزارة السياحة من خلال وزارات وأجهزة حكومية أخرى

تم تنفيذ طرق وخطوط وشبكات المياه الناقلة لمياه النيل حتى الشبكات الرئيسية المارة بمراكز التنمية السياحية فى البحر الأحمر وأسلوب الربط. علاوة على الإستراحات والطرق الفرعية ومحطات الخدمة المتكاملة، ومراسى البواخر النيلية. ومتاحف المواقع الأثرية. والإرتقاء بكافة المرافق والخدمات، و يلزم إدماج كيانات لإنجاز هذه الخدمات وتشغيلها، ومصادر تمويل من خلال تفعيل الإستراتيجية، وإعادة الهيكلة وتوزيع الأدوار بنظام RASCI كما هو موضح بالدراسة. كما تعد هذه المشروعات وسيلة مباشرة لخدمة قطاع السياحة، فهى أيضا وسيلة لخدمة السكان الذين ينتقلون فى نفس المسارات لخدمة السياحة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، نحن نتكلم على ملايين الرحلات سنويا، مطلوب توافر عوامل الأمن والأمان والسلامة، والمتعة والراحة لمواكبة ثقافة العالم، إذ يلزم توفير خدمات الإتصالات وبسرعات متزايدة، وبطول الطريق، ومراكز الطوارىء التى ستخدم بالضرورة المدن والقرى المتآخمة.

٧ مدى تحقيق الآليات المطبقة للتنمية العمرانية السياحية والرؤية المستقبلية

١/٧ الطاقة الإيوائية

أظهر البحث ان الخطة القومية طويلة المدى والتى حددت عدد الغرف الفندقية المستهدفة فى مصر لتكون ٦٦٠ ألف غرفة بحلول سنة الهدف ٢٠١٧، وبينما لإيمكن إغفال الأحداث السياسية فى السنوات الستة الأخيرة، وآثارها السلبية، إلا أن معدل التنمية العمرانية قبل ٢٠١١ لم يحقق إلا حوالي ٣٠٪ من المستهدف حتى تلك السنة. رغم توافر العوامل السياسية والإقتصادية ونجاح التنمية السياحية فى تحقيق طفرة كمية، وإن لم تحقق عدد الغرف المستهدفة فى الخطة القومية المشار إليها، مما حال دون تحقيق النتائج الإقتصادية المطلوبة من هذا القطاع الإقتصادى الهام. لذلك كان لابد من دراسة كافة الجوانب المتعلقة والتى من شأنها رفع معدلات التنمية بالصورة المرجوة. إذ أنه من المتوقع طفرة قادمة يلزم أن تكون الآليات والإستراتيجيات معدة لإستيعاب الطفرة والخروج بعمران منافس من حيث الكم والجودة والرقى.

٢/٧ مدى تغطيتها الإستراتيجية الحالية لكافة المهام التنموية للعمران السياحى

إن تطوير دور أجهزة وزارة السياحة لابد ان يشمل كافة مستويات التخطيط السياحى ولايقتصر مهامها ومسئولياتها على المركز السياحى وما هو أقل وصولا إلى التنمية المحدودة، بمعنى آخر أنه لابد أن يتعدى حدود تخطيط وتقسيم الأراضى، وإعتماد المشروعات على الأراضى المخصصة للمستثمرين، أو إسنادها لشركات التنمية المتكاملة أو الشركة الأم، إن التنمية المتكاملة على مستوى المركز السياحى هى الأسلوب المثالى، والمهام التنموية التى تقوم بها شركة التنمية المتكاملة، هى التى تكون محل تقييم وإعتبار.

أما باقى مستويات التنمية الأخرى المشار إليها فهى غير مدرجة بخطط تنفيذية تفصيلية مجدولة أوواقعية فيما عدا ماهو داخل الأرض المخصصة فقط، وإن كان هذا مقبول فى السنوات الأولى من عمر التنمية، إلا أنه بعد النمو العمرانى السياحى الكبير أصبح غير ملاءم، ويلزم تفعيل إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة على أساس أنها مهام متعددة المستويات، لتغطى نطاق التنمية العمرانية السياحية بما فيها المشروعات الإيوائية السياحة والخدمية وكافة المرافق ، وهذه المرافق قد تنفذ بمعرفة وزارات وهيئات أخرى، أو أجهزة تابعة، أو شركات متخصصة تحصل على حقوق أو إمتيازات مقابل تقديم خدمات وضخ إستثمارات فى قطاعات المرافق أو القطاعات الخدمية يوضح هذه النطاقات الجدول (٢):

جدول (2) توفير المرافق و الخدمات بحسب استراتيجية الهيئة داخل كل نطاق سياحي / ووفقا لما هو مطبق حاليا

نطاق التنمية	مسئولية توفير المرافق و الخدمات وفقا للأستراتيجية	الخدمات و المرافق المنفذة في الواقع داخل نطاق التنمية
التنمية المحدودة	شركة التنمية المحدودة	شركة التنمية المحدودة
المركز السياحي	شركة التنمية المتكاملة / الشركة الأم	شركة التنمية المتكاملة
المنطقة السياحية	غير محدد	(المحافظة / الهيئة) بدون خطط واضحة
القطاع السياحي	غير محدد	(المحافظة / الهيئة) بدون خطط واضحة
الاقليم السياحي	غير محدد	(المحافظة / الهيئة) بدون خطط واضحة
المستوي القومي	غير محدد	الوزارات الأخري بدون خطط و برامج واضحة

المصدر : إعداد الباحث

٣/٧ محدودية دور هيئة التخطيط العمرانى فى تنمية العمران السياحى

بمراجعة إصدارات هيئة التخطيط العمرانى المتعلقة بتنمية العمران السياحى وبصفة خاصة:

- الرؤية المستقبلية لتنمية البحر الأحمر الصادرة فى ٢٠١٧.
- الإنجازات الفنية لهيئة التخطيط العمرانى الصادرة فى ٢٠١٦.

إتضح أنها تفسح المجال تماما لوزارة السياحة وهيئاتها وأجهزتها للقيام بدورها التخطيطى والتنموى للعمران السياحى، إذ لم تتطرق إليه من قريب أو بعيد إلا بالإشارة بكلمات محدودة لوجود بعض القصور فى الطرق والمرافق الرئيسية بين الأقاليم. علاوة على ماهو موجود فى خريطة الإستثمار الإجمالية التى تحدد الفصل بين المناطق المخصصة للتنمية العمرانية او السياحية او الصناعية او الزراعية أو أية إستعمالات أخرى. بيد أنها تعمل على دعم مديريات الإسكان ومجالس المدن، فيما يختص بالعمران داخل كردونات المدن وبصفة إنتقائية وفى إطار محدد وضيق جدا.

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى دراسة تطوير آليات تنمية العمران السياحى والإرتقاء به وببنيته التحتية، لتفى بمتطلبات السوق، وتتوائم مع خطط الدولة طويلة المدى المتعلقة بالسياحة، وتحقيق أهداف وإستراتيجية التنمية

المستدامة ٢٠٣٠، مع الإستعانة بالدراسات والمقترحات السابقة التى حالت الظروف دون إقرارها أوالإستناد إليها، وإستخدام ماقد يصلح منه وتطوير وإضافة ماهو ملائم للمتطلبات الحالية.

٨ العوامل المشجعة على تعديل الآلية المطبقة فى وزارة السياحة، وتفعل توصيات خطة التنمية السياحية المستدامة

١/٨ البنية التحتية والبنية الفوقية للعمران السياحى هى فرص إستثمار ومصدر دخل قومى وليست تكاليف

التجارب الأجنبية التى تعرضت لها الدراسة، أكدت أن جميع الدول التى وردت فى الدراسة (فرنسا – أسبانيا – رومانيا – الجبل الأسود – تركيا – تونس). قامت بتوفير البنية الأساسية للسياحة والتى تشتمل ولا تقتصر على:

الطرق والسكك الحديدية – ووسائل النقل - محطات وشبكات المياة - محطات وشبكات الصرف الصحى - تنسيق المواقع - الطاقة الكهربية . بينما تراجع دور الدولة فى مصر بدرجة كبيرة وإعتمد على قيام المستثمرين بتوفير محطات التحلية والمعالجة ومحطات توليد الكهرباء أو المحولات والشبكات.

والفارق الجوهرى هنا هو أنه فى جميع الأحوال يتحمل السائح تكلفة المرافق والبنى التحتية بطريقة غير مباشرة محملة على سعر الإقامة، لكن قيام الدولة بإنشاء عناصر المرافق الأساسية وتشغيلها يكون بمستوى مناطق بالكامل أو إقليم، وربط الخدمات إقليميا على مستوى القطر كله، مما ينتج عنه جودة وإستقرار فى المنتج النهائى، وتيسير على المستثمر، لينشغل بمشروعه الأساسي. وتتكفل أيضا الدولة بإدارة التنمية العمرانية بين المشروعات السياحية وعمل كل الخدمات المطلوبة وتنسيق المواقع، والإهتمام بإدارة العمران بالكامل، وضمان سلامة البيئة وإستدامتها.

البنية التحتية والبنية الفوقية للعمران السياحى هى فرص إستثمار ومصدر دخل قومى وليست تكاليف مثلها تماما مثل شركات التليفون المحمول (تدفع مقابل حق الإمتياز، مع عائد دائم، ولمدة ٢٠ أو ٣٠ سنة) وتكون شركة مصرية مساهمة

٢/٨ الحج المسيحى لمصر، ومسار العائلة المقدسة

شكل (٨) مسار العائلة المقدسة في مصر.

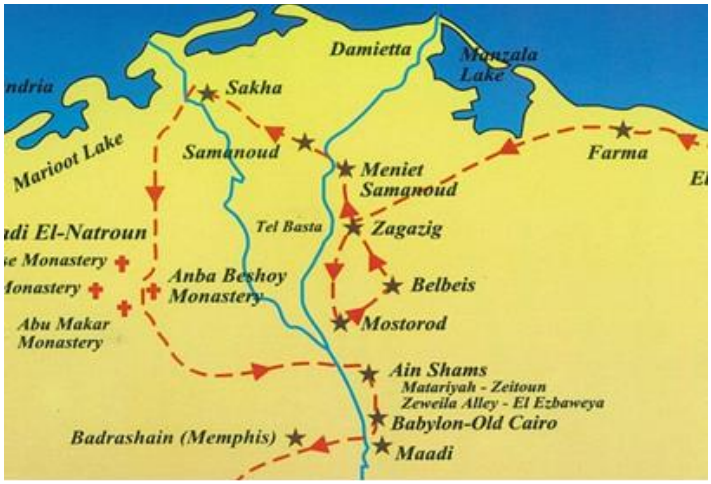

موافقة بابا روما على إعتماد مسار العائلة المقدسة، كمسار دينى يمكن الحج إليه بإعتبارها مزارات ذات مكانة روحانية زارها السيد المسيح بصحبة السيدة مريم العذراء. الذي يصل إلى أكثر من ٣٠٠٠ كلم، ويمر بعدد كبير من محافظات الوجه البحرى والقبلى بدءا من سيناء مرورا بقناة السويس والشرقية والبحيرة والقليوبية والقاهرة ثم محافظات الوجه القبلى وصولا إلى درنكة فى أسيوط ومسار العودة.

٣/٨ نجاح تجربة إدارة مقاصد سياحية متكاملة بمعرفة القطاع الخاص مع الضعف العام لعدم تعزيز قدرة المشروعات بمرافق عامة

جدول رقم (3) مساحات أكبر مناطق للتنمية العمرانية السياحية الجديدة

المقصد السياحى	المساحة ب مليون م2	الموقع	المحافظة
سهل حشيش	32 مليون متر مربع	جنوب الغردقة	البحر الأحمر
سومة باى	12 مليون متر مربع	شمال سفاجا	البحر الأحمر
الجونة	10 مليون متر مربع	شمال الغردقة	البحر الأحمر
مرسى غالب	10 مليون متر مربع	شمال مرسى علم	البحر الأحمر
مرسى الدخيلة	10 مليون متر مربع	شرق مطار شرم الشيخ	جنوب سيناء
مراسى	6 مليون متر مربع	سيدى عبد الرحمن	مرسى مطروح

٤/٨ نجاح مبادرات إنشاء مرافق مجمعة لخدمة مشروعات الهيئة فى البحر الأحمر وسيناء على سبيل المثال:

- خط غاز طبيعى بطريق القرى بالغردقة – بمعرفة جمعية المستثمرين وأحد البنوك
- شبكة طرق داخلية بمنطقة مكادى
- شبكة طرق داخلية بمنطقة جنوب مجاويش
- تجربة الشركة الأم فى منقة نبق فى شرم الشيخ –شارمنج شرم

٥/٨ وجود وفرة فى الطاقات الفندقية المعتمدة (الهيئة العامة للتنمية السياحية ،٢٠١٧**) مخصصة للطاقة الإيوائية فى البحر الأحمر والساحل الشمالى**

جدول رقم (4) تحليل احصائيات هيئة التنمية السياحية

المنطقة السياحية	البحر الأحمر		سيناء		العين السخنة		الساحل الشمالى الغربى		الصعيد	الإجمالى		الكثافة للفندق مفتاح (غرفة/وحدة)
مساحة تخصيص المشروعات بالمتر المربع	182,000,000		69,000,000		34,000,000		9,000,000			294,000,000		
مساحة تخصيص المشروعات بالفدان	43,333		16,429		8,095		2,143			70,000		
الكثافة المعتمدة للفدان مفتاح (غرفة/وحدة)	2.92		9.91		10.86		1.80					5.4
الكثافة الفندقية المعتمدة للفدان مفتاح (غرفة/وحدة)	2.41		4.92		3.81		0.77					
الطاقة المعتمدة	126,404		162,868		87,893		3,863			381,028		
فندق	104,506		80,814	30819		1,644				217,783		
اسكان سياحى		21,898		82,054		57,074		2,219		163,245		
الطاقة المفتتحة											156,915	2.2
فندق	54,529		28,604	3,914		1,335				88,382		
اسكان سياحى		8,246		20,559		38,824		904		68,533		
الطاقة تحت التشغيل										0		
فندق	1,741		2,955	1,336		0				6,032		
اسكان سياحى		296		1,916		1,687		65		3,964		
الطاقة تحت التنفيذ										0		
فندق	23,801		18,351	6,117		324				48,593		
اسكان سياحى		4,634		11,785		9,951		457		26,827		
الطاقة لم تبدأ التنفيذ										0		
فندق	24,435		30,904	19,452		-15				74,776		
اسكان سياحى		8,722		47,794		6,612		793		63,921		

المصدر (إعداد الباحث)

٦/٨ إيجابية مستقبل التنمية الإقتصادية فى مصر من واقع المؤشرات الدولية والمحلية

أظهر تقرير صندوق النقد الدولى ان عام ٢٠١٧ هو سنة بدء التعافى بعد إطلاق سعر صرف الجنيه مقابل العملات الأجنبة، مما عمل على خفض نمط الإستهلاك، وزيادة الصادرات، ومنها قطاع السياحة شكل (٩). مما يسمح بضخ إستثمارات لبدء تفعيل استراتيجية التنمية المستدامة وآلياتها.

٧/٨ إرتفاع العائدات السياحية نتيجة زيادة أعداد السياح فى السنوات الأخيرة

نشرت صحيفة التليجراف البريطانية تقريرا صادرا من منظمة السياحة العالمية إن مصر ثاني أسرع المقاصد السياحية نموا حول العالم خلال ٢٠١٧. وأوضح التقرير الذي نشرته صحيفة تليجراف البريطانية إن وجود مصر في مركز متقدم ضمن قائمة ضمت عشر دول يشير إلى "قدرتها على الارتداد سريعا واستعادة مكانتها السياحية بعد من أحداث العنف والثورات، فيما أتضح أن مستقبل الإقتصاد فى مصر بدأ فى الإرتفاع، وفقا للمعطيات السابقة، يوضح جدول (٣) تقدم معدل أداء التنافسية والسفر. لتصبح رقم (١٠) على مستوى العالم لعام ٢٠١٧، بينما يوضح الشكل رقم (١١) أن معدل النمو متذبذب فى مصر والعالم، ورغم الكبوات، إلا أن الزيادة فى الأعداد هى الواقع، والإتجاه السائد.

كما أوضح تقرير مؤسسة Price Waterhouse Coopers, LLP الصادر فى ٢٠١٥ بأن تصنيف مصر من حيث إجمالى الدخل القومى GDP والمحسوب بالقيمة المعدلة PPP سيرتفع ترتيبها نقطتين بدلا من ٢٢ سنة ٢٠١٤ سيرتفع إلى ترتيب ٢٠ سنة ٢٠٣٠ ، ثم يتقدم إلى ترتيبها ليكون ١٦ على مستوى العالم فى سنة ٢٠٥٠ (Hawksworth & Chan, 2015) شكل (١٠).

شكل (١٠) التغير في نسب الانفاق والاستثمار والتصدير وانعكاسه على معدلات النمو الحقيقى في الناتج القومى (%)

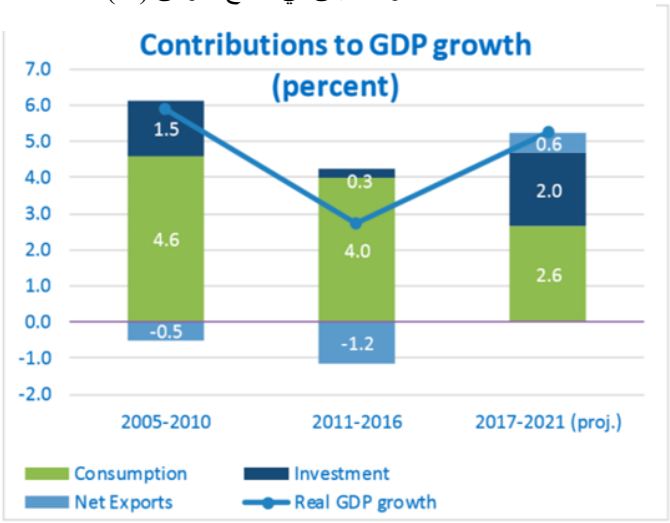

المصدر : تقرير صندوق النقد الدولى – يناير 2017

شكل (٩) ارتفاع تصنيف مصر على مستوى العالم من ٢٢ إلى ١٦ GDP- PPP

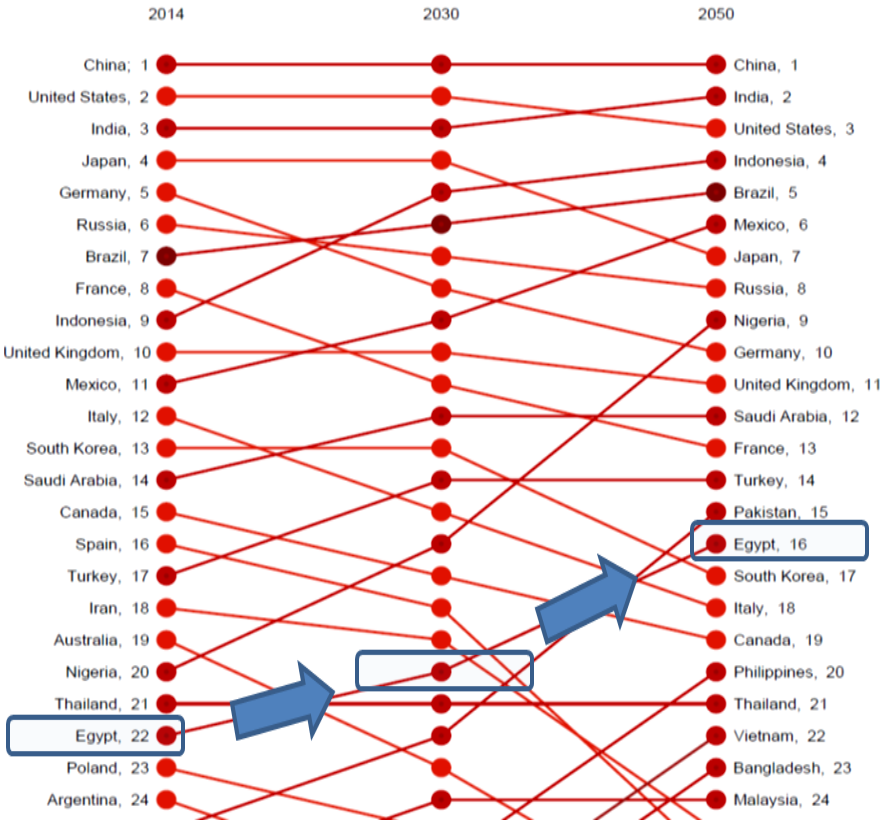

المصدر : تقرير PWC– فى 2015

ويوضح المنحنى البيانى فى الشكل رقم (١١) زيادة أعداد السياح للعام الثالث على التوالى، مع توقعات إيجابية من البنك الدولى ومنظمة السياحة العالمية بخصوص إستمرارية تحسن الإقتصاد إعتمادا على نمو مضطرد فى السياحة للسنوات القادمة. كما هو مبين بالشكل البيانى (اللحام، ٢٠٠٧).

شكل (١١) زيادة اعداد السياح

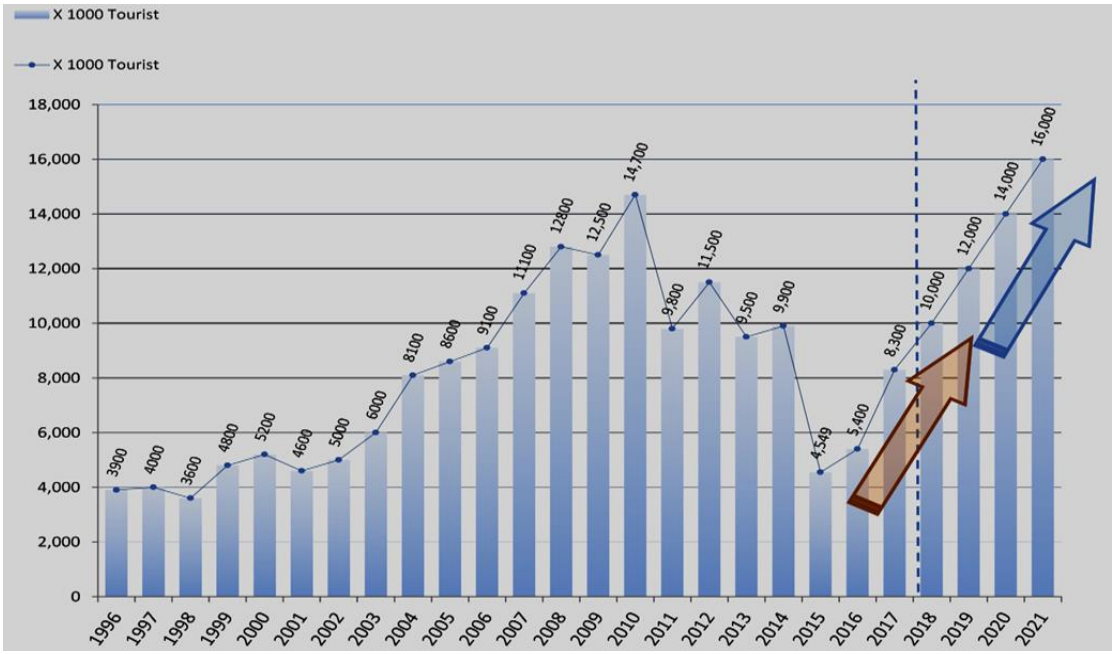

إعداد : الباحث / المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة الـ
السياحة العالمية ،

٨/٨ إرتفاع العائدات السياحية نتيجة زيادة أعداد السياح فى السنوات الأخيرة

نشرت صحيفة التليجراف البريطانية تقريرا صادرا من منظمة السياحة العالمية إن مصر ثاني أسرع المقاصد السياحية نموا حول العالم خلال ٢٠١٧. وأوضح التقرير الذي نشرته صحيفة تليجراف البريطانية إن وجود مصر في مركز متقدم ضمن قائمة ضمت عشر دول يشير إلى "قدرتها على الارتداد سريعا واستعادة مكانتها السياحية بعد من أحداث العنف والثورات، فيما أتضح أن مستقبل الإقتصاد فى مصر بدأ فى الإرتفاع، وفقا للمعطيات السابقة، يوضح جدول (٥) تقدم ترتيب مصر فى التنافسية والسفر. لتصبح رقم (٧٤) على مستوى العالم لعام ٢٠١٧، متقدمة عما كانت عليه فى ٢٠١٥ ب ٩ دول.

٩ الآليات المستهدفة وتفعيل إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة

جدول (5) الدول التى حققت أعلى تغيير فى معيار التنافسية للسفر والسياحة لسنة 2017

Country/Economy	Global rank 2017	Change in performance score (%) since 2015	Change in rank since 2015
Japan	4	6.18	+5
Azerbaijan	71	5.98	+13
Tajikistan	107	5.01	+12
Vietnam	67	4.80	+8
Israel	61	4.79	+11
Algeria	118	4.68	+5
Bhutan	78	4.52	+9
Gabon	119	4.47	+5
Korea, Rep.	19	4.33	+10
Egypt	74	4.32	+9
Peru	51	3.93	+7
India	40	3.86	+12
Mexico	22	3.86	+8
Chad	135	3.83	+6
Albania	98	3.81	+8

المصدر : تقرير تنافسية السياحة والسفر لسنة WTTO 2017

شكل (١٢) المحاور الأساسية لاعداد استراتيجية التنمية السياحية المستدامة

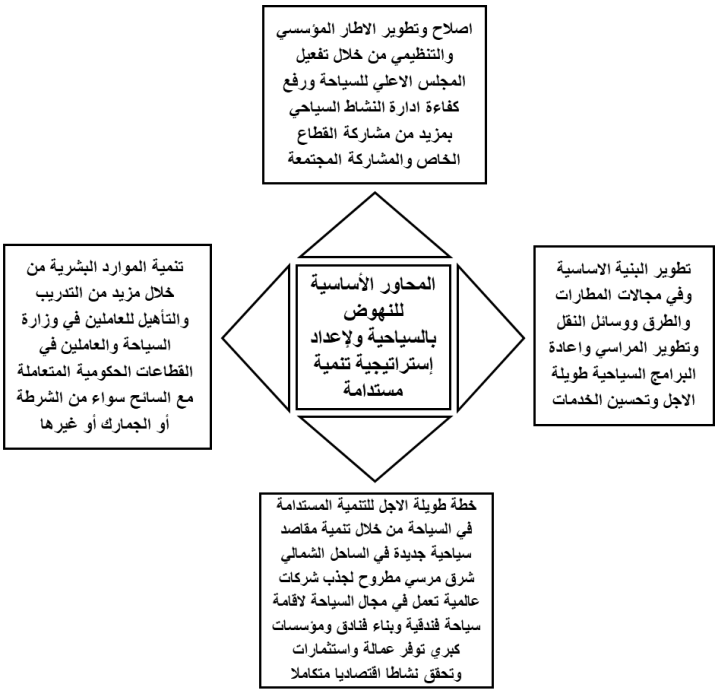

١/٩ بداية نشأة الإستراتيجية، والمحاور الأساسية والمرجعية

فى أغسطس ٢٠٠٤ بدأ التخطيط لتطوير وتحديث السياحة والطيران المدني انطلاقا من ان السياحة تشكل مصدرا للدخل القومي يقدر ب ٦,٤ مليار دولار وفقا لاحصائيات عام ٢٠٠٣ تمثل ٤,٣٦٪ من اجمالي صادرات الخدمات وتوفير ٢,٢ مليون فرصة عمل بصورة مباشرة وغير مباشرة. كما يرتبط بهذه الصناعة نحو ٧٠ نشاطا اقتصاديا مختلفا وبالتالي تساهم في تنشيط الحركة الاقتصادية في المجتمع

وكان الهدف الرئيسي هو زيادة حصة مصر من سوق السياحة العالمية من ٦ ملايين سائح عام ٢٠٠٣ الي ١٢ مليون سائح بعد عشر سنوات في عام ٢٠١٤ بمعدل نمو سنوي يبلغ ٢,٧٪ مع تحقيق التوازن الكامل بين التوسع والحفاظ على مستوي الجودة وعلي البيئة والتراث القومي والزيادة في المساحات العمرانية من خلال استعراض أربعة محاور رئيسية، مع بضرورة ربط خطة تطوير المطارات والبنية الأساسية بالخطة المستدامة للتنمية السياحية أكدت الدولة سنة ٢٠٠٤ على أهمية الاهتمام بمشروعات محددة في إطار الأولويات ومنها:

- تنمية الساحل الشمالي
- الاهتمام بمدينة الأقصر
- الغردقة ومنطقة البحر الأحمر
- منطقة القاهرة التاريخية القديمة

وتم التأكيد على السادة الوزراء المختصين بضرورة تعزيز دور المحافظين والمجتمع المدني في التنمية السياحية انطلاقاً من منظور متزايد للامركزية يقود إلى مشاركة مجتمعية متزايدة في كافة الأنشطة الاقتصادية بالإضافة إلى مزيد من التنسيق والتعاون بين جميع أجهزة الدولة من أجل اتخاذ قرارات فعالة ويدفع بالاستثمارات السياحية إلى السوق المصري

٢/٩ إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة

أعدد الإستراتيجية بالتنسيق مع أحد بيوت الخبرة العالمية، والمكاتب المصرية الكبرى المتخصصة (Kelly,2009)، وصدرت توصياتها فى ٢٠٠٩، إلا أنها لم تنفذ لأسباب عديدة أحدها قيام ثورات الربيع العربى وإنحسار السياحية، ومع عودت المعدلات السياحية وفقا للدراسة، تم الإسفادة منها ومراجعتها، وقامت الدراسة بإستخلاص الآلية الموضحة فيما يخص التنمية العمرانية السياحية المستدامة.

ارتبطت إستراتيجية التنمية السياحية فى مصر بشكل وثيق بكافة القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الثقافة والنقل والطيران والطرق والبيئة والاتصالات مما إستلزم تحقيق الترابط والتنسيق بين الجهات المختلفة فى تنفيذ هذه الإستراتيجية والتى تتضمن ستة أهداف ومحاور هى :

شكل (١٣) توصيل المرافق العامة الأساسية للمراكز السياحية (مياه/ كهرباء)

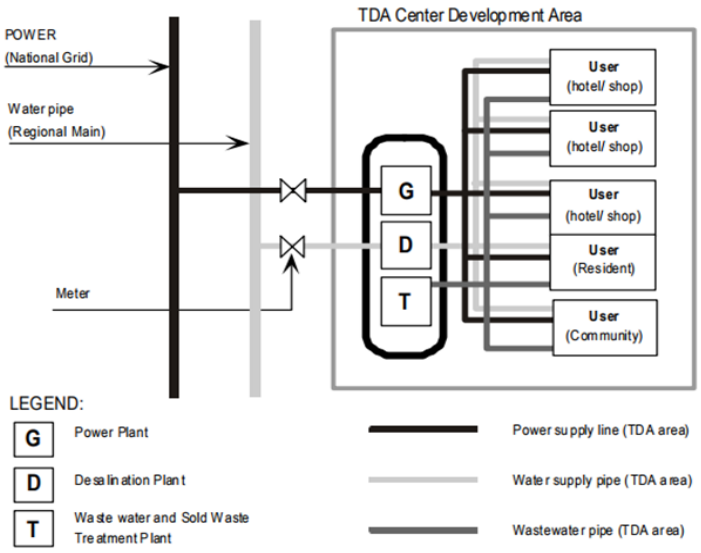

المصدر : دراسة مشروعات التنمية السياحية فى مصر - JICA

- أهمية وضع إطار مدروس وفعال لإدارة تنفيذ الإستراتيجية من خلال مزيد من العمل والتنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص الذي يستأثر بالنصيب الأكبر فى الإستثمار السياحى .
- زيادة الإهتمام بتعاملات الإنسان وسهولة الإنتقال وسهولة الإتصال للسائحين فى مصر نظرا لارتباط هذه العوامل بزيادة أعداد السياح وتأثيرها على اختيار السائحين على مستوى العالم للمقاصد التى يتجهون إليها. وهذا المحور يشهد تطورا كبيرا خلال الفترة الحالية لإرتباطه بوزارات تقوم بخطط شاملة منها الإتصالات والنقل والداخلية والطيران.
- تطوير وتنويع المنتج السياحى إنطلاقا من أن مصر تعتبر غنية ومتنوعة بما تقدم من منتج سياحى يضم العديد من السياحة مثل السياحة العلاجية والأثرية والثقافية والتاريخية والبيئية والرياضية والترفيهية وسياحة المؤتمرات. وفى هذا الصدد أكد رئيس الوزراء على أهمية هذا المحور فى إطار وضع برامج محددة لتطوير مناطق محددة تزيد من عائدها السياحى مثل ما تقوم به وزارة الثقافة من تطوير مناطق أثرية محددة، وما حدث فى الأقصر خلال السنوات الثلاثة الماضية والتى شهدت تطويرا إنعكس بشكل سريع على عدد السائحين.
- توفير ورفع كفاءة البنية الأساسية سواء المتعلقة بالسياحة أو تحفيز الاستثمار على مستوى الدولة .
- العناية بالجودة وأساسها هو العنصر البشرى والخدمات .
- إنتهاج سياسات تسويقية تستهدف مزيد من التعريف بالمنتجات الحالية والجديدة وإستهداف نوعيات ومستويات مختلفة من السائحين آخذا فى الإعتبار الوضع التنافسى المتميز لمصر بين دول العالم من حيث تنوع المنتج السياحى .

٣/٩ الإطار المؤسسى وملامح الآلية المستهدفة

سيكون تنفيذ إستراتيجية التنمية العمرانية السياحية المستدامة، هو المسئولية الرئيسية للأجهزة التنفيذية الجديدة من خلال وزارة السياحة، وستقوم بتفعيل الآلية المستهدفة من خلال كيانات جديدة داخلها مدعمة بالكوادر والإمكانيات والصلاحيات، وتستند بدورها على إعتماد الخطط والآليات من المجلس الأعلى للسياحة، وستعتمد هذه الكيانات على وعلى وجود مجالات

شكل (١٤) الإطار المؤسسى الجديد لمنظومة السياحة.

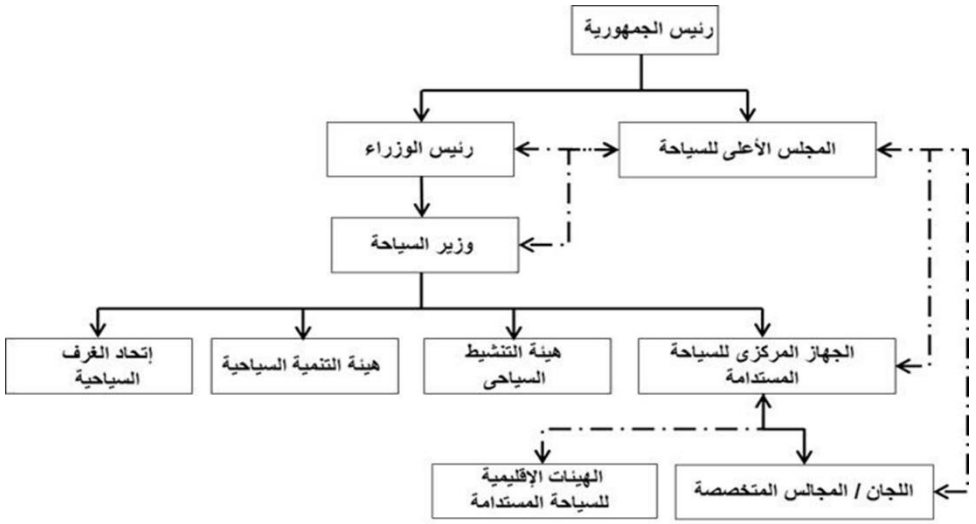

متعددة وواسعة لتغطية كافة مناحى التنمية العمرانية السياحية لضمان الإرتقاء بالواقع العمرانى السياحى، كما ستعتمد على مشاركة واسعة للقطاع الخاص فى كل من جانبى الإدارة والتمويل، اذ ان الوزارة وأجهزتها تفتقر الى الموارد والآليات اللآزمة، وتعتبر المهام والإلتزامات المطلوبة غير فاعلة حاليا ضمن المهام والمسئوليات المحددة ضمن إستراتيجيات هيئة التنمية السياحية من مستوى التخطيط حتى مستوى التشغيل، وبالتالى فإنها تنفذ جزئيا ضمن سياسات وإستراتيجيات الوزارات والهيئات الأخرى دون تخطيط ومتابعة ودون سيطرة أو تحكم فيها بما تمليه إلتزامات ومستوجبات مهام العملية التنموية .

شكل (١٥) الكيانات الجديدة في منظومة السياحة كيانات مشتركة بين القطاع الخاص والعام، ويتحول تدريجيا لخاص فقط

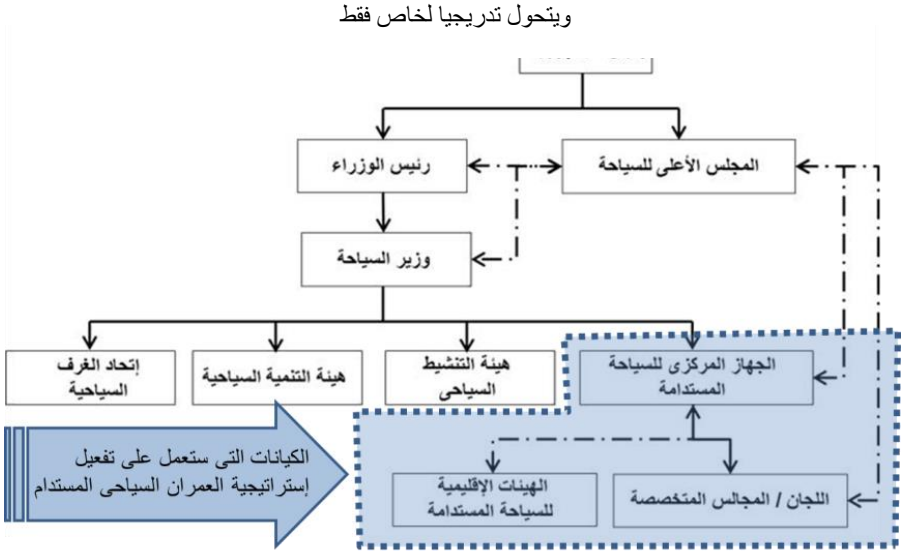

وبالتالى فمهام تخطيط العمران السياحى بكافة عناصره، وتطوير التصميمات والإشتراطات ودلائل التنمية للإرتقاء بواقع العمران السياحى لينافس نظيره فى المقاصد والدول المنافسة، ليشتمل على تخطيط تنفيذ البنى التحتية الرئيسية والمهام الآزمة لإتمام وتشغيل التنمية السياحية على الوجه الأكمل.

شكل (١٦) نظام RASCI لتعريف الأدوار- تعريفات

RASCI System for responsibilities Definitions

R	Responsible	المسئول
E	Execute	المنفذ
A	Approval	الموافقة
S	Supporting	المساعدة
C	Consulting	الاستشارة
I	Information	الابلاغ
N	Enabler	ممكن
X		غير منفذ

٤/٩ مصفوفة المهام والمسئوليات ونظام تعريف الأدوار RASCI

جدول رقم (6) مصفوفة المهام والمسئوليات
إستراتيجية التنمية العمرانية السياحية المستدامة

	الهيئة العامة للتنمية السياحية	الجهاز المركزى لإستراتيجية التنمية السياحية المستدامة	إتحاد الغرف السياحية	هيئة التنشيط السياحى	وزارة السياحة	المجلس الأعلى للسياحة	الهيئات الإقليمية للتنمية السياحية المستدامة	أطراف أخرى مستشرين / شركات / أجهزة وهيئات
تفعيل آلية التنمية السياحية المستدامة	I	R		S/C	A	A	R	S/C
إعداد الخطط العامة والتفصيلية	E	A					R	E
الخطة العامة للبنية التحتية القطاع/ الإقليم/ المنطقة	I	A		S/C	A	A	R	E
المسئولية عن البنى التحتية القطاع/ الإقليم/ المنطقة (يتم بمعرفة آخرين) تمويل / إنشاء/ تشغيل	I	S/C		S/C		A	R	E
الخطة الإستثمارية لعمران القطاع/ الإقليم/ المنطقة	I	S/C		S/C			R	E
الطاقة الإيوانية الفندقية	A	S/C		S/C			I	E
الإهتمام لضمان نسب الإشغال		S/C		R			R	
الإرتقاء بجودة العمران الدلائل / الطابع / الإشتراطات	E	A		S/C			R/E	E
الإرتقاء بالبنية التحتية		R					R	
إنجاز البنية التحتية							R	
التأكد من جودة العمران		A					R/E	
الإهتمام بجودة العمران لضمان الأسعار		S/C					R	
الإهتمام بالمحيط العمرانى وجودته		A					R/E	E
الإهتمام بالعائد الإجمالى للسياحة		R	R	R	R	R	R	
التصميمات والمستندات القانونية	A							E
التصميمات والمستندات التنفيذية							A	E
الإهتمام بقيمة مبيعات الأراضى	R				A			
نسبة عائد الأراضى/الإيراد السنوى	R				A			
بيع أراضى الإسكان السياحى	R				A			
معدل التوسع فى الإسكان السياحى	R				A			
بيع أراضى الفنادق	R				A			
بيع اراضى المشروعات الخدمية	R				A			

المصدر : إعداد الباحث

٥/٩ إستراتيجية التنمية العمرانية السياحية المستدامة (الغايات والأهداف والمهام) (Sri,2009&Kelly)

شكل (١٧) استراتيجة التنمية السياحية المستدامة الغايات والاهداف والمهام.

٦/٩ الهيكل التنظيمى للجهاز المركزى للتنمية العمرانية السياحية المستدامة

شكل (١٨) منظومة العمل للجهاز المركزى للتنمية السياحية المستدامة موضحا الغايات والاهداف والمهام والكوادر والموارد الازمة

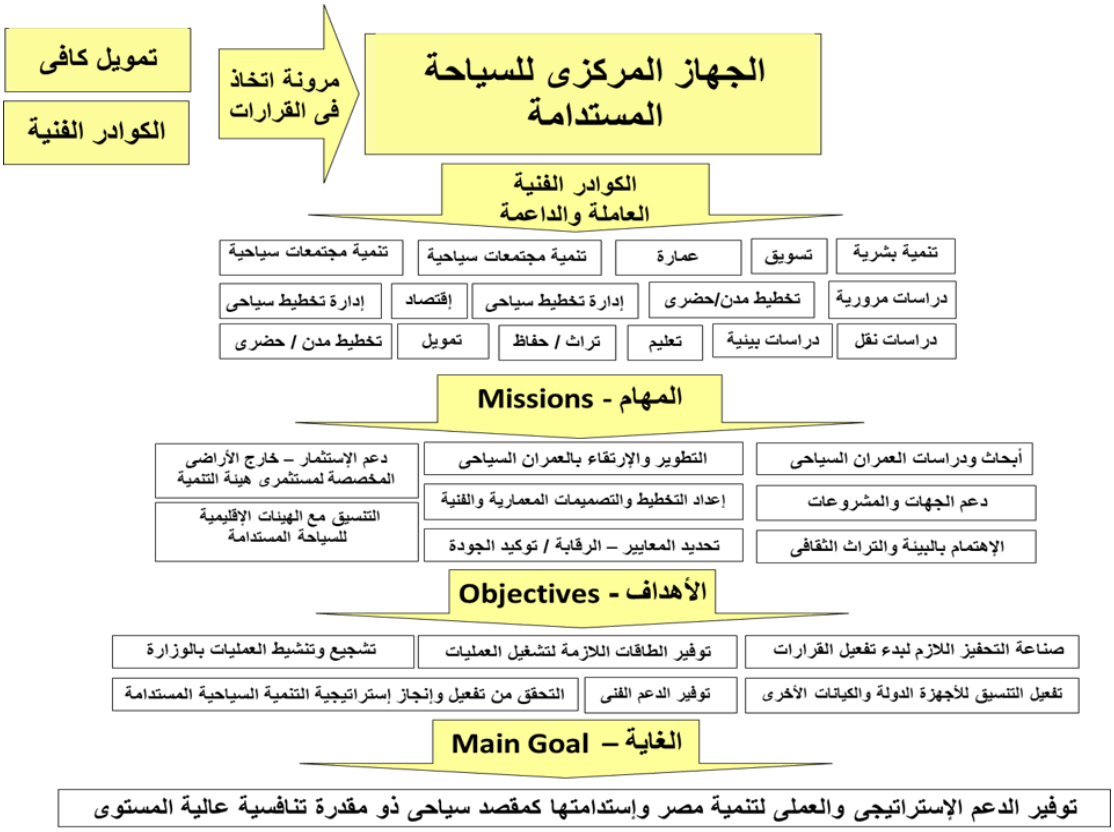

٧/٩ أسس ومراحل الآلية

طبقا لما أظهرته الدراسة من أهمية الإرتقاء بمستوى العمران السياحى وخدماته ومرافقه والبنى التحتية فى كافة مناطق التنمية العمرانية السياحية، وبصفة خاصة تلك المناطق التى تقع فى حيزها المشروعات السياحية، وخارج أراضى مشروعات المستثمرين.

لذلك فإن الآلية تسعى للإرتقاء بتلك المناطق وضمان وجود بنية تحتية قوية جاذبة للإستثمارات وللمشروعات عالية المستوى. وتدعم مناطق التنمية المتكاملة والمحدودة والفنادق والخدمات الترفيهية الجديدة والقديمة أيضا.

وبناءا على ماورد بالدراسة من قصورفى كفاءة العمران وجودة عناصره سواء البنى التحتية أو الفوقية من مشروعات وطابع وتنسيق مواقع، فقد إتضح المسار الذى ينبغى للآلية أن تنهجها وهو التأكيد على ضرورة الإلتزام بما ورد من أساليب وإجراءات، وبذلك فإن الآلية المقترحة تتيح تأسيس جهاز مركزى للتنمية العمرانية السياحية المستدامة يعمل فى منظومة، ويكون هذا المجلس بمثابة الأمانة العامة للمجلس الأعلى للسياحة، كما يقوم بدعم وتفعيل دور اللجان المنبثقة عن المجلس والتفاعل معها لتعمل على إنجاز مهامها الموكلة إليها، ويعمل الجهاز المركزى للسياحة المستدامة على دعم وتعزيز التواصل بين الهيئات الإقليمية للسياحة المستدامة، وكافة الهيئات واللجان، وداعما لكافة أجهزة وهيئات وزارة السياحة، ويعمل على تعزيز العلاقة بين المحافظات والمحليات مع الهيئات الإقليمية واللجان المنبثقة عن المجلس الأعلى للسياحة.

٨/٩ آلية تشغيل الخطط التنفيذية وتفعيل إستراتيجية التنمية العمرانية السياحية المستدامة:

بعد الإنتهاء من إعداد الخطط والإستراتيجيات اللازمة بمعرفة كل من الجهاز المركزى للتنمية العمرانية المستدامة، والهيئات الإقليمية للتنمية العمرانية السياحية المستدامة فإنه يتم البدء فى تحويلها إلى خطط عامة تنفيذية بمراجعتها مع الجهات المختصة وفقا للآلية الموضحة بالشكل (١٩)، ثم بعد ذلك يتم إعادة استخلاص الخطط الفرعية والتخصصية لجميع المهام من الخطة العامة النهائية.

شكل (١٩) تفعيل خطط وآليات التنمية العمرانية السياحية المستدامة
من خلال أجهزة وزارة السياحة بعد هيكلتها وتفعيل دو المجلس الأعلى للسياحة للنهوض بالتنمية العمرانية السياحية

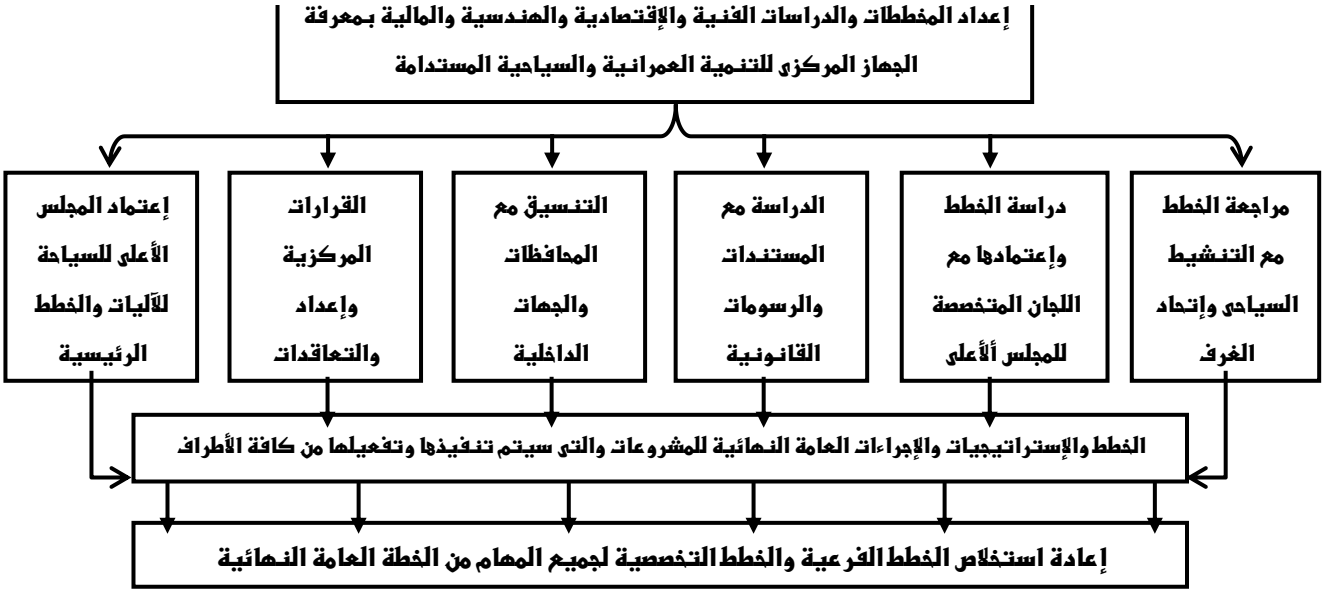

النتائج

قام البحث بتحليل أوضاع التنمية السياحية وتحليل مكوناتها وعناصرها، والتعرف على الخطط والإستراتيجيات التى وضعتها الدولة، والكيانات العاملة فى هذا القطاع الحيوى وستتناول نتائج البحث تفصيلا:

١. تناول البحث أهمية السياحة والتنمية السياحية فى العالم وفى مصر، وأوضح الآثار الإيجابية لصناعة السياحة فى مصر والعالم، وكيفية مقاومة هذه الصناعة للهزات الإقتصادية الناجمة عن أحداث مختلفة الأسباب، وظهر إيجابية النمو فى أعداد السياح وكذلك العائدات، فى مصر والعالم.

٢. رصد البحث خطة التنمية طويلة المدى والتى بدأت من ١٩٩٦ حتى ٢٠١٧ سنة الهدف والتى استهدفت إنشاء ٦١٨ ألف غرفة سياحية، تحقق حوالى ٣٠٪ منها حتى الأن، أوضحت خطة الدولة القومية للسياحة فى ١٩٩٦ على ضرورة قيام الدولة بتوفير البنية التحتية ، تم أكدت الإستراتيجية القومية إلتزام الدولة بتوفير البنية التحتية، من ناحية أخرى إتخذت هيئة التنمية السياحية مسارا له مرتكزات ومحاور، بحيث لايتم تحميل الدولة أعباء البنى الأساسية وإلقاءها على عاتق المستثمرين، الأمر الذى يسر تخصيص الأراضى، وكانت آلية ملائمة فى سنوات التنمية الأولى، أما بعد ترسخ التنمية ووصول عدد الغرف السياحة أكثر من ٢٢٥ ألف غرفة، أعتبر ضعف البنية التحتية العامل الأساسي لإبطاء عجلة التنمية السياحية.

٣. أظهر البحث أن التجارب الدولية فى مجال التنمية السياحية فى: فرنسا – أسبانيا – رومانيا - بلغاريا – تركيا – تونس قامت تلك الدول بإنشاء البنية التحتية ، إما بنفسها وعلى نفقتها ، أو عن طريق إسنادها إلى كيانات إقتصادية محلية أو من دول أخرى. وكان من مسئوليات الدولة هنا بخلاف متابعة التنمية وإنشاء تلك المرافق والبنية الأساسية، الحفاظ على سيادة الدولة، إذ أن البنى التحتية لقطاع السياحة عادة ما تتداخل مع خدمة السكان المحليين، ووصلت إلى انشاء الطرق والسكك الحديدية والتليفونات ومحطات المياه والمعالجة المركزية.

٤. إن ما أسفرت عنه الدراسة من خبرات الدول فى مجال التنمية السياحية من قيام الدول بتوفير البنية التحتية لمشروعات التنمية السياحية، تطابق مع خطة الدولة القومية طويلة المدى والمنتهية فى ٢٠١٧، والمعدة فى ١٩٩٦، وكذلك الإستراتيجية القومية للتنمية السياحية المستدامة الصادرة عن مجلس الوزراء فى ٢٠٠٩ وعلى أساسها أعدت خطة الدولة ٢٠٢٠، فيما يخص قيام الدولة فى توفير البنية التحتية لقطاع السياحة لأهمية هذا القطاع فى الإقتصاد القومى.

بينما عملت إستراتيجية هيئة التنمية السياحية، على عدم تحميل الدولة تكلفة إنشاء البنية التحتية. وترك مسئولية البنية التحتية للمستثمرين، مما يتسبب فى فقد فرص إستثمارية كبيرة فى البنى التحتية، مما كان له أثر سلبى على التنمية من ناحية ضعف مستوى الخدمات، مما أثر على إجمالى العائد، لإنخفاض قيمة العمران السياحى ومردوده، ومن ناحية أخرى كانت المعالجة من جهة الدولة بطرح إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة والتى تضع آليات تسمح بالدفع بشركات عملاقة متخصصة مع تطبيق سياسات مالية، والإستفادة من تجارب الدول الأجنبية، وبذلك تصبح المرافق فرص للإستثمار وهو ماتعرضت له الدراسة.

٥. هذا التضارب رصدته، خطة الدولة رؤية مصر ٢٠٣٠ التى صدرت فى أول ٢٠١٦ وذلك فى فيما يخص سياسات التنمية السياحية حتى عام ٢٠٣٠، إلى تجنب الآليا ت السلبة على النحو التالى:

- تضافر جهود وزارة السياحة مع كافة الجهات المعنية بصناعة السياحة لضمان عدم إتخاذ قرارات تتضارب مع أهداف السياحة في تحقيق النمو السياحي.
- التوسع في مشروعات البنية الأساسية الخادمة لقطاع السياحة. .
- تشجيع القطاع الخاص عى تعبئة مزيد من الإستثمارات لهذا القطاع.

٦. توصل البحث إلى بلورة الآليات الأنسب والأكثر ملاءمة للتنمية السياحية فى مصر، وذلك بعد إلقاء الضوء على بدائل السياسات التنموية المطبقة فى المشروعات التنموية، بهدف إستخدام سياسات أكثر ملاءمة لتوفير التمويل دون تحميل أعباء على الدولة، عن طريق تفعيل إستراتيجية التنمية السياحية بطريقة إيجابية، تضمن توفير البنى التحتية للمشروعات، وتعظيم قيمة العائدات من هذه الصناعة، دون تحميل كامل العبء على ميزانية الدولة، بتغيير دور الدولة إلى (المخطط – المشجع – الميسر) وتطبيق RASCI System، مما يجعل الدولة مسئولة عن البنى التحتية وتوفير الكوادر المؤهلة والتمويل، نماذج من المشروعات المستهدفة، وتم وضع الملامح العامة للآلية وخطوط العلاقات بينها والمسئوليات.

التوصيات

٧. البدء فى تفعيل إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة، من خلال آليات مثل الآلية المقترحة فى الدراسة عن طريق تغيير المهام والمسئوليات. وإدماج كيانات إقتصادية وتمويلية فى المنظومة بغرض تعزيز مقدرتها على توفير البنية التحتية، دون إثقال العبء على موازنة الدولة.

٨. يلزم على الدولة والعمل على تجهيز المناطق السياحية بالبنية التحتية اللآزمة من خلال شركات وكيانات كبرى، وأن يتم فتح الباب للإستثمار والتمويل طويل المدى فى هذا المجال.

٩. يتم الإلتزام بسرعة إصدار الأكواد والمواصفات السياحية والبيئية والخاصة بإنشاء وتشغيل كل عناصر المنتجعات السياحية والفنادق والقرى ومرافقها، وعلى المستثمرين ومشغلى المراكز السياحية والمنتجعات اللإلتزام بذلك، مع ضرورة وضع الضوابط والمحفزات لضمان الإرتقاء بصناعة السياحة ومضاعفة عائداتها.

١٠. تلتزم الدولة بتنفيذ المشروعات القومية الكبرى التى تخدم صناعة السياحة وترتقى بشأنها، مع إعطاء أولوية قصوى لتطوير وإكمال مشروع ربط الصعيد بجنوب البحر الأحمر بالطرق وخطوط المياه الرئيسية مع المشروعات الخدمية مثل المراسى السياحية النيلية ومتاحف المعابد ومحطات الخدمة على الطرق ومستفيات الطرق السريعة لخدمة السياح والعاملين، وتلتزم الهيئة بعدها بتمديد المياه والكهرباء إلى المراكز والمشروعات السياحية ، بينما تتكفل مستقبلا شركات التنمية المتكاملة والشركات الأم بتوفير وإدارة الشبكات الداخلية ، وفقا لما أوصت به الدراسات والتقارير الدولية فى هذا المجال، وكذلك توصيات الدراسات المتكاملة لإستراتيجية التنمية السياحية المستدامة فى مصر، والتى أعلنتها كإستراتيجية للتنمية السياحية المستدامة فى مصر سنة ٢٠٠٩، وعلى أساسها أعدت خطة الدولة ٢٠٢٠.

١١. تطوير هيكل وزارة السياحة ليحتضن الآليات الموصى بها فى الدراسة، والتى فى ضوءها تم إعداد آليات تنمية العمران السياحى فى مصر ليحقق عائدات مضاعفة.

١٢. تتوافق نتائج البحث مع ماورد فى خطة الدولة الحالية رؤية مصر ٢٠٣٠، للتنمية الإقتصادية والمستدامة. من حيث ضرورة إهتمام الدولة بالمرافق والبنية الأساسية لصناعة السياحة، مما يجعل تنفيذ التوصيات والأخذ بالنتائج وتفعيل الآليات التى إنتهت إليها الدراسة بعين الإعتبار متوائما مع السياسة العامة، واضعا خطة الدولة فى للتنمية السياحية المستدامة، وآلية عملية ومناسبة تماما لتفعيل دور المجلس الأعلى للسياحة

References المراجع

عبد القادر، مصطفى. (٢٠٠٢). دور الإعلان في التسويق السياحي (الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

Abdel Qader, M. (2002). The Role of Advertising in Tourism Marketing (1st ed.). Beirut, Lebanon: University Foundation for Studies and Publishing.

توفيق، ماهر عبدالعزيز. (٢٠١٣). صناعة السياحة (الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.

Tawfiq, M. A. (2013). Tourism Industry (1ST ed.). Amman, Jordan: Zahran House for Publishing and Distribution.

كفافي، حسين. (١٩٨٧). رؤية عصرية للتنمية السياحية (الطبعة الأولى). القاهرة، مصر: الهيئة العامة للكتاب.

Kafafi, H. (1987). A Modern Vision for Tourism Development (1ST ed.). Cairo, Egypt: General Book Authority.

كافي، مصطفى يوسف. (٢٠٠٦). صناعة السياحة كأحد الخيارات الاستراتيجية للتنمية الإقتصادية (الطبعة الأولى). بغداد، العراق: دار الفرات، نينار للنشر والتوزيع.

Kafi, M. Y. (2006). Tourism Industry as One of the Strategic Options for Economic Development (1ST ed.). Baghdad, Iraq: Euphrates House, Ninar for publishing and distribution.

النجار، مصطفى. (٢٠١٢). حجم إسهام السياحة في الإقتصاد العالمي. صحيفة الأهرام.

Al-Najjar, M. (14 Jun. 2012). The Size of the Contribution of Tourism to the Global Economy. Al-Ahram newspaper.

رئاسة مجلس الوزراء، (١٩٩٧). "مصر والقرن الحادى والعشرون"، القاهرة.

أبو الفتوح، حسام محمد كامل. (١٩٩٦). التجمعات ذات القيمة الحضارية بالمدن العملاقة في الدول النامية – صياغة وتقييم سياسات التنمية. رسالة دكتوراة. كلية الهندسة. جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

Abul-Fotouh, H. M. K. (1996). Clusters of Civilizational Value in Mega Cities in Developing Countries - Formulation and Evaluation of Development Policies. Ph.D. thesis, Faculty of Engineering, Cairo University, Cairo, Egypt.

البسطويسي، تامر عبدالله. (٢٠٠١). إدارة التنمية السياحية بالمناطق الساحلية- دراسة حالة نطاق الغردقة. رسالة ماجيستير، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

Al-Bastawisi, T. A. (2001). Tourism Development Management in Coastal Areas :Study Based on Hurgada Zoon. Master's thesis, Faculty of Regional and Urban Planning, Cairo University, Cairo, Egypt.

المغربي، يسرى. (٢٧ مارس ٢٠١٢). سياسات التصرف فى أراضي الدولة، السياسي دوت كوم. https://www.elsyasi.com/article_detail.aspx?id=836

Al-Maghrby, Y. (March 27, 2012). Disposal Policies on State Lands. Politician dot com. Electronic article. Retrieved from: https://www.elsyasi.com/article_detail.aspx?id=836

الهيئة العامة للتخطيط العمراني. (٢٠١٦). الانجازات الفنية للهيئة العامة للتخطيط العمراني. وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، القاهرة، مصر.

Urban Planning Authority. (2016). Technical Achievements of the General Authority for Urban Planning. Ministry of Housing Utilities and Urban Communities, Cairo, Egypt.

الهيئة العامة للتخطيط العمراني. (٢٠١٧). الرؤية المستقبلية والمشروعات الداعمة لتنمية محافظة البحر الأحمر. وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، القاهرة، مصر.

Urban Planning Authority. (May 2017). Future Vision and Projects Supporting the Development of the Red Sea Governorate. Ministry of Housing Utilities and Urban Communities, Cairo, Egypt.

العقيلي، إجلال راتب. (١٩٩٨). اقتصاديات القطاع السياحي في مصر وانعكاساتها على الإقتصاد القومي - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية. معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر.

Al-Akely, E. R. (1998). The Economics of Tourism Sector in Egypt and their Implications for the National Economy - Series of planning and development issues. National Planning Institute, Cairo, Egypt.

مجلس الوزراء. (٢٠٠٩). الاستراتيجية المتكاملة للتنمية السياحية. القاهرة، مصر.

Council of Ministers. (10 May 2009). Integrated Strategy for Tourism Development. Cairo, Egypt.

صحيفة الأهرام (العدد الصادر في ٢٠٠٥/٧/٤). Al-Ahram Newspaper. (4 july 2005).

وزارة التخطيط. (٢٠١٦). إستراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠. القاهرة، مصر.

The Ministry of Planning. (2016). Sustainable Development Strategy - Egypt Vision 2030. Cairo, Egypt.

الهيئة العامة للتنمية السياحية. (٢٠١٧). إحصائيات ومؤشرات إجمالى الطاقات السياحية منذ تأسيس الهيئة حتى مارس ٢٠١٧. تقرير عن دراسة.

Tourism Development Authority. (2017). Statistics and Indicators of Total Tourism Capacity Since the Establishment of the Authority Until March 2017. Report on a study.

اللحام، نسرين رفيق. (٢٠٠٧). التخطيط السياحي للمناطق التراثية باستخدام تقنية تقييم الآثار البيئية (الطبعة الأولى). القاهرة. مصر: مكتبة دار المعرفة.

Al-Lahham, N. R. (2007). Tourism Planning for Heritage Areas Using the Environmental Impact Assessment Technique (1ST ed.). Cairo, Egypt: House of Knowledge Library

Dwyer & Ray Spurr, Larry. (2011). "Tourism Economics Summary" SRCRC Centre for Economics and Policy, CRC for Sustainable Tourism Pty Ltd, Gold Coast Campus Griffith university QLD 4222, Australia.

Hawksworth, J. & Chan, D., (2015). The World in 2050, will the shift in global power continue, Price Waterhouse Coopers, LLP

Japan International Cooperation Agency, (2012). "Misr International Report Study The comprehensive study on the Master plan for nationwide transport system in the Arab Republic of Egypt" Final report, technical report 10, Vision, Policy, and Strategy, (Oriental Consultants Co., Ltd., ALMEC Corporation, Katahira & Engineers International.

Japan International Cooperation Agency (2000). "The study on tourism development projects in the Arab Republic of Egypt" Final report, Pacific Consultants International Yachiyo Engineering Co., Ltd.

Kelly, Eamon. (2009). National Sustainable Tourism Stratigic Plan for The Arab Republic of Egypt. “Torism Master Plan” , (Cotaceno) Sri, Italy in collaboration with ECG consulting (Egypt) & Makary consulting (Egypt).

Kelly, Sri Eamon. (2009). National Sustainable Tourism Stratigic Plan for The Arab Republic of Egypt, (2009). “ACTION PLAN”, (Cotaceno) Sri, Italy in collaboration with ECG consulting (Egypt) & Makary consulting (Egypt).

Wourld Travel & Tourism Council (2017). " Travel & Tourism Economic Impact 2017 World".

Revisiting Mechanisms for Tourism Development in Egypt

Abstract

The study examined and analyzed the importance of the tourism industry in Egypt and the world, as well as its economic returns and their impact on the overall economy of countries with tourism development experiences. Also, the research dealt in detail with the position of tourism development in Egypt and presented the national plans, strategies, and policies prepared by the Ministry of State.

Tourism development is designed to implement the plans and policies of the state. It became clear that the objectives specified in the state's national plan were partially achieved. The research highlights the successful tourism development experiences in several countries to benefit from their developmental experience and to identify common factors between them, that were absent from our development experience, as well as policies. In addition to the distinctive developmental methods for experiments to be used to reach better rates of achieving results. The study examines how to develop the tourism development system in Egypt by reviewing its mechanisms and taking into account the recommendations of international studies and the experiences of countries with previous successful experiences.

All of which worked to provide the infrastructure and services elements for the tourism urban development projects, and the extent to which this could be implemented without placing the burden on the state budget.

Keywords: Tourism development strategies, tourism in egypt, tourist demand, tourism services and housing.